

# طبيعة التزام الشركة التجارية بالمسؤولية المجتمعية: دراسة قانونية تحليلية

د. آلاء يعقوب يوسف

أستاذ القانون التجاري المشارك

كلية القانون، جامعة الشارقة، الإمارات

## الملخص:

تعد المسؤولية المجتمعية للشركات إحدى المستجدات القانونية في التشريع الإماراتي، فالنمو الاقتصادي للدول وللشركات الذي تجسد في مفاهيم العولمة والشركات العابرة للقارات، جعل الوقوف عند حد درء الضرر الذي تلحقه الشركة بالمجتمع ليس كافياً. وأضحى يتطلب أن تسهم الشركة إيجابياً وبشكل مباشر في تنمية المجتمع، وتحقق فضلاً عن هدفها المتمثل في الربح أهدافاً اجتماعية. وبتبنيها هذا النهج تعد الشركة التجارية مسؤولة مجتمعياً، إلا أن مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركة ينطوي على الكثير من الغموض، وهو ما انعكس على تحديد طبيعة التزام الشركة بها. ففي الوقت الذي توسم فيه المسؤولية المجتمعية تقليدياً بفكرة الطوعية، فإنّ المشرع يتدخل بنصوص قانونية لتنظيمها، الأمر الذي يثير إشكالية قانونية وعملية بشأن طبيعة التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية. فهل تعد التزاماً أخلاقياً بالنظر لجانب الطوعية والاختيار فيها، أم تعد التزاماً قانونياً بالنظر لتنظيمها قانوناً؟ ووفقاً لتوجهين فقهيين وتشريعيين رئيسيين تم تقسيم البحث إلى مبحثين، أولهما يناقش فكرة أن المسؤولية المجتمعية التزام أخلاقي، ويتناول الثاني مناقشة كونها التزاماً قانونياً. وانتهى البحث إلى التوصية بتحقيق التناسق بين قانون الشركات التجارية والقوانين الفرعية بأن يكون تنظيم المسؤولية المجتمعية في قانون الشركات ضمن الأحكام العامة بحيث تسري أحكامها على جميع الشركات وتوحيد مفهومها في كل من هذه القوانين وتوسيعه بحيث لا يقتصر على المساهمات الطوعية والتبرعات. كذلك ضرورة الجمع بين فكرة الالتزام الأخلاقي والالتزام القانوني لضمان حد أدنى من الالتزام بالمسؤولية المجتمعية.

**كلمات دالة:** التنمية المستدامة، الشركات التجارية، مواطنة الشركات، المجتمع، أصحاب المصالح.

## المقدمة:

تعرف الشركات التجارية تقليدياً بالإشارة الى هدفها الرئيس وهو الربح، فهي: «عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يشارك كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف تحقيق الربح...»<sup>(1)</sup>. ووفقاً لهذا المفهوم التقليدي فإنَّ المنتفع من نشاط الشركة - إذا ما أتى هذا النشاط أكله - هم الشركاء فيها، حيث يستتبع تحقيق الربح توزيعه بين الشركاء. ولا ينكر أن الشركة باعتبارها كياناً يزاوِل نشاطه في مجتمع معين، يؤثر في هذا المجتمع ويتأثر به. فنشاط الشركة وما تنتجه من سلع وتقدمه من خدمات إنما يوجه للمجتمع. فالأخير ينتفع بشكل غير مباشر من نشاط الشركة، إلا أن هذا ليس الوجه الوحيد لنشاط الشركة، إذ يمكن أن يترك نشاطها أثراً سلبياً على المجتمع حينما يستلزم تحقيق الربح، أو زيادته التضحية بمصلحة تعود للمجتمع أو أفرادهِ. فقد تتسبب الشركة في إطار مزاولتها لنشاطها بالإضرار بالبيئة، أو انتهاك حقوق العاملين، أو المستهلكين، أو حقوق الإنسان. من أجل ذلك تدخلت التشريعات لحماية تلك المصالح، ووضع القواعد القانونية اللازمة، سواء في إطار قانون الشركات التجارية، أو في إطار قوانين خاصة، مثل قانون العمل.

إلا أن النمو الاقتصادي للدول وللشركات الذي تجسّد في مفاهيم العولمة والشركات العابرة للقارات، جعل الوقوف عند حد درء الضرر الذي تلحقه الشركة بالمجتمع ليس كافياً، بل أصبح يتطلب أن تسهم الشركة إيجابياً وبشكل مباشر في تنمية المجتمع، وتحقق فضلاً عن هدفها المتمثل في الربح أهدافاً اجتماعية. فتأخذ بالاعتبار أثر نشاطها على المجتمع وتحقق فضلاً عن مصلحة مساهميتها مصلحة أي فرد يؤثر أو يتأثر بنشاط الشركة. وتتخذ من ذلك سياسة ومنهجاً معتمداً لها. وتبنيها هذا النهج، تعد الشركة التجارية مسؤولة مجتمعياً.

وعلى الرغم من أن فكرة المسؤولية المجتمعية للشركة ليست مفهوماً جديداً إلا أن منحها بعداً قانونياً يعد أمراً مستحدثاً. ولا يختلف التشريع الإماراتي في ذلك، فقد أدخل المشرع الإماراتي مفهوم المسؤولية المجتمعية، ونظم أحكامها لأول مرة في قانون الشركات التجارية رقم 2 لسنة 2015، تلاه ومن أجل تنظيمها تفصيلاً قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 في شأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت.

### أولاً: مشكلة البحث

ينطوي مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركة بشكل عام على الكثير من الغموض، وهو ما انعكس على تحديد طبيعة التزام الشركة بها، إذ يتداخل هذا المفهوم في كثير من الأحيان

(1) الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 2 لسنة 2015.

مع التزامات قانونية معينة ولاسيما ما يتعلق بالالتزامات السلبية بالامتناع عن إلحاق الضرر بالمجتمع وأفراده، الأمر الذي استلزم تمييزها عنها.

وفي الوقت الذي توسم فيه المسؤولية المجتمعية تقليدياً بفكرة الطوعية، فهي لا تعدو كونها مساهمة اختيارية من الشركة في تنمية المجتمع<sup>(2)</sup>، فإنّ المشرع يتدخل بنصوص قانونية لتنظيمها، الأمر الذي يثير إشكالية قانونية وعملية بشأن طبيعة التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية. فهل تعد التزاماً أخلاقياً بالنظر لجانب الطوعية والاختيار فيها بحسب تعريف المشرع لها، أم تعد التزاماً قانونياً بالنظر لتنظيمها قانوناً في أكثر من موضع في التشريع؟ وما هو المنهج الأمثل في تنظيمها القانوني؟

### ثانياً: هدف البحث ونطاقه

انطلاقاً من المشكلة التي يثيرها مفهوم المسؤولية المجتمعية، فإنّ هذا البحث يهدف للتوصل إلى تحديد طبيعة التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية. ولتحقيق هذا الهدف تتعين الإجابة عن العديد من التساؤلات الفرعية، أهمها في هذا الصدد هو؛ هل الشركة ملزمة فعلاً بالمسؤولية المجتمعية؟ وإذا كانت كذلك فما هي طبيعة التزامها؟ وما الهدف من التنظيم القانوني للمسؤولية المجتمعية للشركة؟ وهل يحقق هذا التنظيم الهدف المرجو منه بتعزيز مسؤولية الشركة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه؟

إنّ التساؤلات التي يطرحها البحث تنطوي على الكثير من التحليلات الفقهية، لذا فإنّ هذا البحث يقوم على دراسة وتحليل اتجاهات الفقه بشأن طبيعة التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية وما يعززها من تبني تشريع معين لها، إلا أنّ النطاق الرئيسي للدراسة يتحدد بالقانون الإماراتي بالنظر لحدّات تنظيمه للمسؤولية المجتمعية.

### ثالثاً: منهج البحث

المنهج الرئيسي للبحث هو المنهج التحليلي الاستنباطي، إن يتطلب تحديد طبيعة التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية تحليل الآراء التي قيلت في مفهومها. ومن ثمّ تحليل الأحكام القانونية التي نظمت التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية، يسنده في ذلك المنهج النقدي، لتحديد مدى كفاية تلك الأحكام وانسجامها مع الحكمة من فرضها. ولا يخلو البحث - وإن كان بشكل ثانوي - من المنهج الوصفي لعرض الآراء والأحكام تمهيداً لتحليلها.

(2) المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 في شأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت.

## رابعاً: خطة البحث

البحث مقسوم إلى مبحثين رئيسيين يتقدمهما مبحث تمهيدي، فضلاً عن مقدمة وخاتمة وفق الآتي:

مبحث تمهيدي: مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات

المبحث الأول: المسؤولية المجتمعية ليست التزاماً قانونياً

المبحث الثاني: المسؤولية المجتمعية التزام قانوني

## مبحث تمهيدي مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات

يتطلب تحديد الطبيعة القانونية للمسؤولية المجتمعية الوقوف على مفهومها وتحديد أبعادها. ففكرة المسؤولية المجتمعية للشركات، وعلى الرغم من عدم حداثتها النسبية<sup>(3)</sup>، يشوبها الغموض وعدم التحديد. فضلاً عن أن هذا المفهوم لم يأخذ بعداً قانونياً إلا منذ عهد قريب، من خلال محاولة بعض الفقهاء ومن ثم التشريعات وضع ضوابط فقهية وقانونية له، ولا يزال هذا المفهوم يحمل في طياته الكثير من التساؤلات.

وبالنسبة لبعض الفقهاء يعتبر هذا المفهوم غامضاً ومتعارضاً مع طبيعة نشاط الشركات التجارية، فالمسؤولية الوحيدة التي يمكن أن تتعرض لها الشركات التجارية هي تلك التي تتعلق بمزاولة النشاط التجاري، والهدف الذي يتعين على الشركات ومديرها السعي لتحقيقه هو الربح، في حين أن المسؤولية المجتمعية ما هي إلا انتقاص من الربح وكلفة إضافية على الشركة ونموذج غير مألوف من تصرف الشركات التجارية<sup>(4)</sup>.

(3) يشير الفقه إلى أن جذور هذا المفهوم تعود إلى أواخر عام 1770 عندما استخدم آدم سميث مصطلح «اليد الخفية»، ليعبر عن فكرة مفادها أن الأسهمالية تحقق الإزدهار الاقتصادي للمجتمع، حتى لو كان الهدف الحقيقي للأسمايين هو تحقيق مصالحهم الذاتية، وأن رفاهية المجتمع هي نتيجة ثانوية لأنشطة الأسهمالين وإن لم يخطوا لذلك.

Wan Saiful Wan-Jan, Defining corporate social responsibility, Journal of Public Affairs, Vol, 6, Issue 3-4, August–November 2006, P. 176. Available at:

[https://www.researchgate.net/publication/229578267\\_Defining\\_corporate\\_social\\_responsibility](https://www.researchgate.net/publication/229578267_Defining_corporate_social_responsibility)

إلا أن المفهوم الحديث للمسؤولية المجتمعية الذي يجعل للشركة أهدافاً مجتمعية إلى جانب هدفها الاقتصادي وليس نتيجة ثانوية له، لم يحظ بالاهتمام إلا منذ عهد قريب وخلال العقدين الماضيين، ولا يوجد اتفاق حول هذا المفهوم حتى الآن.

Kevin Campbell and Douglas Vick, Disclosure Law and the Market for Corporate Social Responsibility. In: McBarnet D, Voiculescu A, Campbell, T (ed.). The New Corporate Accountability: Corporate Social Responsibility and the Law, 1st ed, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2007, pp. 1-2. Available at:

STORRE: Disclosure Law and the Market for Corporate Social Responsibility (stir.ac.uk)

(4) Milton Friedman, The Social Responsibility Of Business Is to Increase Its Profits, Times Magazine: New York, 13 September 1970, Available at: <https://www.nytimes.com/1970/09/13/archives/a-friedman-doctrine-the-social-responsibility-of-business-is-to.html> 20/1/2021

David Henderson, The Case Against 'Corporate Social Responsibility', (Text used as the basis for a talk given to the International Consulting Economists' Association, London, October 2012), p, 6-9. Available at: <https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.676.4220&rep=rep1&type=pdf> 20/1/2021.

إلا أن انتشار مفهوم العولمة ومحاولات جعلها أكثر شمولاً وأكثر عدالة لتأخذ بعداً اجتماعياً، بالشكل الذي يحقق التوازن في آثارها، دفع إلى تقديم مبادرات هدفها أن يكون للشركات دور أكبر في المجتمع<sup>(5)</sup>، بأن تأخذ الشركات في مزاوتها لنشاطها التجاري بنظر الاعتبار أثر هذا النشاط وتبعاته على المجتمع بكل جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والبيئية<sup>(6)</sup>.

وتقوم فكرة المسؤولية المجتمعية بشكل عام على العمل على تحقيق التوازن بين مصلحة الشركاء في الشركة التي تتمثل بشكل رئيس بالربح المادي، ومصلحة أي فرد أو مجموعة من الأفراد في المجتمع ممن يمكن أن يؤثر أو يتأثر بنشاط الشركة، ويطلق على هؤلاء مصطلح «أصحاب المصالح»<sup>(7)</sup>، ومن بين هؤلاء المساهمون والعاملون في الشركة والدائنون والمستهلكون والموردون والمستثمرون المحتملون والمجتمع المحلي<sup>(8)</sup>، إذ يتعين على الشركة أن ترسم سياستها العامة واستراتيجيتها بما يحقق مصلحة مساهميها، فضلاً عن مراعاة مصلحة «أصحاب المصالح» والاستجابة لحاجاتهم، وتجنب الإضرار بها<sup>(9)</sup>.

وفي إطار هذه الفكرة العامة وُضع الكثير من التعريفات للمسؤولية المجتمعية للشركات، سواء على المستوى الدولي أو الوطني، وفي إطار كل من التشريع والفقهاء. ولكن لا يوجد تعريف متفق عليه في هذا الشأن، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم إمكانية تحديد ما يدخل في إطار «مصلحة أصحاب المصالح» وحاجاتهم، فهي متعددة ومتطورة بتطور النشاط التجاري<sup>(10)</sup>، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع مفهوم عام تتضوي تحته تلك المصالح المتعددة ويستوعب أي تطور لاحق يصيبها. وفيما يأتي بيان وتحليل لأهم التعريفات المطروحة للمسؤولية المجتمعية للشركات.

(5) محمد عرفان الخطيب، طبيعة الجانب القانوني في المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC) لعام 2000، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد 42، العدد 3، سنة 2015، ص 874.

(6) Rado Bohinc, Corporate Social Responsibility: (A European legal perspective), Canterbury Law Review, Vol. 20, 2014, p. 25. Available at: Corporate Social Responsibility: (A European Legal Perspective) 20 Canterbury Law Review 2014 (heionline.org) 15/10/2020.

(7) الفقرة الأولى من المادة (81) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة شركات المساهمة العامة.

(8) المادة الأولى من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة شركات المساهمة العامة.

(9) صالح الحموري ورولا المعاينة، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف الى الياء، دار كنوز المعرفة للنشر، عمان، رابطة الأدب الحديث، العدد 100 الأردن، 2015، ص 16؛ مرفت سليمان، المسؤولية الاجتماعية للشركات: المعنى والأهداف، سلسلة فكر وإبداع، العدد 100، القاهرة، 2016، ص 502-503. Kevin Campbell and Douglas Vick, Op, Cit., P. 2.

(10) Jingchen Zhao, Promoting More Socially Responsible Corporations through a Corporate Law Regulatory Framework, Legal Studies, Vol. 37, issue 1, 2017, p. 5. Available at: <http://eprints.whiterose.ac.uk/99313/1/CSR%20FINAL%20clean.pdf> 12/10/2020

## المطلب الأول

### تعريف المسؤولية المجتمعية على المستوى الدولي

على الرغم من عدم وجود معاهدة دولية تلزم الدول بسن قانون يلزم الشركات بتبني المسؤولية المجتمعية<sup>(11)</sup>، فإن العديد من المبادرات الدولية سعت لتحقيق هذا الهدف. ولعل أهم المبادرات في هذا الشأن ما يعرف بـ «الميثاق العالمي لقطاع الأعمال 2000»، وهي مبادرة تبنتها وأطلقتها الأمم المتحدة. وتتضمن دعوة الشركات بخطاب مباشر وغير ملزم، إلى أن يكون لها دور في «تحقيق عالم أفضل»، وذلك بأن تتبنى الشركات نهجاً يقوم على مراعاة مبادئ وقيم معينة في أداؤها للنشاط التجاري. وحددت المبادرة عشرة مبادئ يتعين على الشركة المنضمة إلى الميثاق مراعاتها والعمل على دمجها في استراتيجيتها وسياساتها وإجراءاتها. وتتوزع هذه المبادئ العشرة على مجالات أربعة هي: حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد<sup>(12)</sup>. ويتضمن الميثاق تحديداً لأهم معالم المسؤولية المجتمعية؛ فهو مبادرة تطوعية<sup>(13)</sup> تتضمن التزام الشركة بربط اتخاذ القرارات بالقيم الأخلاقية، وبمراعاة مصالح المجتمع وأخذها بنظر الاعتبار عند مزاولتها لنشاطها التجاري<sup>(14)</sup>.

فضلاً عن ذلك، فقد تصدى العديد من المنظمات والاتحادات الدولية ذات الصلة بمصلحة أو أخرى من مصالح المجتمع إلى الإشارة إلى المسؤولية المجتمعية للشركات وتعريفها، إذ تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها: «الطريقة التي بموجبها تولي المشروعات اعتباراً

(11) Karin Buhmann, Corporate Social Responsibility – what role for law? Some Legal Aspects of CSR. Corporate Governance, The International Journal of Business in Society, Vol. 6, No. 2, 2006, p, 194-195. Available at: [karin\\_buhmann\\_corporate\\_social\\_responsibility\\_what\\_role\\_for\\_law\\_acceptedversion.pdf](http://karin_buhmann_corporate_social_responsibility_what_role_for_law_acceptedversion.pdf) (cbs.dk).

(12) تتمثل المبادئ العشرة التي تضمنها الميثاق العالمي بالآتي: 1- دعم واحترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. 2- عدم التواطؤ في انتهاكات لحقوق الإنسان. 3- دعم حرية تكوين الجمعيات والاعتراف بالحقوق في المفاوضات الجماعية. 4- القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري. 5- الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال. 6- القضاء على التمييز في العمل. 7- أن تدعم الشركات نهجاً احترازياً لمواجهة التحديات البيئية. 8- القيام بمبادرات لتعزيز المسؤولية البيئية. 9- تشجيع تطوير ونشر التقنيات الصديقة للبيئة. 10- مكافحة الفساد بكافة أشكاله بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

The Ten Principles | UN Global Compact, (last accessed 10/10/2020).

(13) About the UN Global Compact | UN Global Compact (last accessed 10/10/2020).

(14) تجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات المنضمة إلى الميثاق بلغ 12452 شركة من مختلف أنحاء العالم، وبلغ عدد الشركات الإماراتية 179 شركة حتى تاريخ كتابة هذا البحث بحسب موقع الميثاق.

Our Participants | UN Global Compact (last accessed 2/2/2021).

لتأثير عملياتها على المجتمع، وتؤكد مبادئها وقيمها في كل من الأساليب والعمليات الداخلية الخاصة بها وفي تفاعلها مع الجهات الفاعلة الأخرى. المسؤولية المجتمعية للشركات مبادرة طوعية تقودها المشروعات، وتشير إلى الأنشطة التي تفوق الامتثال للقانون»<sup>(15)</sup>.

كما تعرّفها المواصفة القياسية الدولية 26000 للمنظمة الدولية للتقييس الأيزو<sup>(16)</sup> بأنّها: «مسؤولية المنظمة عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، من خلال تصرف أخلاقي وشفاف، بحيث:

- تسهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك صحة ورفاهية المجتمع.
- تأخذ بنظر الاعتبار توقعات أصحاب المصالح.
- تكون بالامتثال للقانون النافذ وبالتوافق مع المبادئ الدولية للتصرف.
- وتكون مدمجة في جميع جوانب المنظمة ومطبقة في علاقاتها»<sup>(17)</sup>.

كما عرّفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنّها: «الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف بطريقة أخلاقية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع ككل»<sup>(18)</sup>.

يتضح من التعريفات المتقدمة ما سبق بيانه من اختلاف الصيغة التي يوصف بها مضمون المسؤولية المجتمعية، ولاسيما ما يتعلق بتحديد من توجه له المسؤولية المجتمعية وبمدى الالتزام الذي يتعين على الشركة أن تظهره لتوصف بأنّها مسؤولة مجتمعياً، إذ تكفي بعض التعريفات بالإشارة إلى المجتمع بشكل عام، في حين تشير تعريفات أخرى إلى المجتمع والبيئة، وتركز تعريفات غيرها على الجانب الاقتصادي والمجتمع وتغفل الإشارة إلى البيئة.

(15) International Labor Organization (ILO), International Labor Office, InFocus Initiative on Corporate Social Responsibility (CSR), Governing Body, GB.295/MNE/2/1, 295th Session, Geneva, March 2006. Available at: <https://libguides.ilo.org/corporate-social-responsibility-en>.

(16) تجدر الإشارة إلى أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً لموقع الأيزو تعد من بين الدول التي في طريقها لتبني هذه المواصفة كمقياس وطني. <https://iso26000.info/>

(17) <https://iso26000.info/definitions/>.

(18) World Business Council for Sustainable Development, Corporate Social Responsibility, p.3. Available at: <https://growthorientedsustainableentrepreneurship.files.wordpress.com/2016/07/csr-wbcsd-csr-primer.pdf>.

## المطلب الثاني

### تعريف المسؤولية المجتمعية في الفقه

لا تختلف التعريفات التي أوردها الفقه للمسؤولية المجتمعية للشركات عن تلك التي وردت في الوثائق الدولية في تعدد الصياغات التي وردت بها. وفي هذا الشأن يُلاحظ أنّ جانباً مهماً من الفقه يؤكد في تعريفه للمسؤولية المجتمعية على أنّها سياسة طوعية تتبناها الشركة يكون الهدف منها تحقيق مصلحة المجتمع، ولا يكفي للقول بأنّ الشركة مسؤولة مجتمعياً أن تكون ملتزمة بأحكام القانون وحسب، وإنّما عليها أن تقوم بما يفوق ذلك<sup>(19)</sup>. وتعني خصيصة الطوعية بشكل رئيس أن يكون للشركة الحرية والاختيار بشأن اتخاذ القرار المتعلق بالمسؤولية المجتمعية، وتعكس هذه الخصيصة فكرة الجانب الأخلاقي الذي تنضوي عليه المسؤولية المجتمعية<sup>(20)</sup>.

وانطلاقاً من ذلك، يذهب أحد الباحثين إلى التمييز بين فكرة المسؤولية والمساءلة، فالمساءلة تترتب على مخالفة التزام قانوني، أمّا المسؤولية فهي تفوق المساءلة لتتضمن بعداً أخلاقياً للالتزام، فهي تتضمن قيماً ومثلاً علياً فضلاً عن القواعد والأحكام. ووفقاً لذلك لا تكفي الموافقة المجردة على الالتزام بمعايير محددة، إنّما ينبغي أن تدمج معايير المسؤولية المجتمعية بالمفاهيم الذاتية والدوافع والنشاط اليومي للشركة، وهو ما يعبر عنه الفقه المذكور بـ«ضمير الشركة»، إذ يتم تضمين القيم التي تتجاوز المصلحة الذاتية في هيكل الشركة ونشاطها. وهذا لا يعني أنّ المصلحة الذاتية لا أهمية لها، إنّما يتم العمل من خلال المسؤولية المجتمعية على توجيهها والإشراف عليها<sup>(21)</sup>، فالشركات «الأخلاقية»

(19) Rado Bohinc, op. cit., p. 23. Kevin Campbell and Douglas Vick, op. cit., p. 2. Janet E. Kerr, The Creative Capitalism Spectrum: Evaluating Corporate Social Responsibility Through a Legal Lens, Temple Law Review, Vol. 81, 2008, p. 857. Available at: <https://www.templelawreview.org/lawreview/assets/uploads/2011/07/Kerr.pdf> (last accessed 11/10/2020).

Doreen McBarnet, 'Corporate Social Responsibility Beyond Law, Through Law, for Law' University of Edinburgh, School of Law, Working Papers, 2009, p. 3. Available at: Corporate Social Responsibility Beyond Law, Through Law, for Law - Edinburgh Research Explorer (last accessed 10/10/2020)

(20) Agnieszka Kwarcinska, Reporting problems of corporate social responsibility, EKONOMIA I PRAWO. ECONOMICS AND LAW, Volume 19, Issue 3, September 2020, p. 525. Available at: <https://apcz.umk.pl/czasopisma/index.php/EiP/article/view/EiP.2020.035> (last accessed 20/11/2020).

(21) P. Selznick, The Communitarian Persuasion (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2002, p. 101-102. As mentioned in: Christine Parker, Meta-Regulation: Legal

تقبل الالتزام بالمسؤولية المجتمعية<sup>(22)</sup>.

وانطلاقاً من فكرة التطوع والاختيار في المسؤولية المجتمعية، يؤيد توجه في الفقه فكرة عدم تحديد تفاصيل الأداء المثالي الذي يقود إلى وصف الشركة بأنها مسؤولة مجتمعياً، إذ يتعذر تحديد استراتيجية واحدة للمسؤولية المجتمعية تعتمد على جميع الشركات، لأنها تتنوع وتتعدد باختلاف نشاط الشركة، وطبيعة مصالح أصحاب المصالح المرتبطين بهذا النشاط<sup>(23)</sup>.

وقد تناول أحد الباحثين بالتحليل عدداً مهماً من تعريفات المسؤولية المجتمعية، وتوصل إلى فكرة مفادها أنّ المسؤولية المجتمعية تتحدد من خلال تحديد أبعادها، فأى مسؤولية مجتمعية – وأياً كانت الصياغة التي استعملت للتعبير عنها – تتضمن خمسة أبعاد؛ هي البعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الطوعي، وبعد أصحاب المصالح. وتشير الأبعاد الثلاثة الأولى إلى أنّ آثار الشركة باعتبارها مشروعاً اقتصادياً لا تقتصر على كونها آثاراً اقتصادية فحسب، بل إنّ لنشاطها آثاراً على المجتمع والبيئة أيضاً.

أمّا البعد الطوعي، فهو يشير إلى أنّ المسؤولية المجتمعية تفوق الالتزام بأحكام القانون، لأنّ الأخير ليس طوعياً، بل فيه عنصر الإلزام، وهذا البعد يحدد الحد الأدنى الذي يتعين على الشركة تقديمه للقول بأنها مسؤولة مجتمعياً، فلا يكفي مجرد التزامها بأحكام القانون. وإذا كانت المسؤولية المجتمعية طوعية، فإنّ البعد الخامس وهو بُعد أصحاب المصالح يتيح للشركة أن تستوفي مسؤوليتها المجتمعية، وذلك بأن تضع في اعتبارها عند رسم سياستها وخططها الاستراتيجية الموازنة بين المصالح المختلفة لأصحاب المصالح<sup>(24)</sup>.

إلا أنّ فكرة الطوعية في المسؤولية المجتمعية لا تعدّ أمراً مسلماً به بحسب رأي فقهي آخر، إذ يسعى أصحاب المصالح بعدة وسائل إلى إلزام الشركات التجارية بالمسؤولية

---

Accountability for Corporate Social Responsibility, Doreen McBarnet, Aurora Voiculescu and Tom Campbell, eds., The New Corporate Accountability, Cambridge University Press, 2007, p. 214. Available at Meta-Regulation: Legal Accountability for Corporate Social Responsibility (unimelb.edu.au)

(22) Agnieszka Kwarcińska, Op. Cit., P. 525.

(23) Marcel van Marrewijk, Concepts and Definitions of CSR and Corporate Sustainability: Between Agency and Communion, Journal of Business Ethics, Vol.44, 2, 2003, pp. 102-103. Available at: [www.pmir.it/fileCaricati/1/Van Marrewijk \(2003\).pdf](http://www.pmir.it/fileCaricati/1/Van%20Marrewijk%20(2003).pdf) 25/1/2021.

(24) Alexander Dahlsrud, How Corporate Social Responsibility is Defined: An Analysis of 37 Definitions, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, Vol. 15, Issue 1, 2008, P, 6. Available at: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/abc/10.1002/csr.132>.

المجتمعية وتغيير سلوكها وفقاً لمتطلباتها<sup>(25)</sup>، بالشكل الذي ينتهي فيه الأمر إلى أن تصبح المسؤولية المجتمعية التزاماً على الشركة لا سلوكاً اختيارياً متروكاً لتقديرها. فضلاً عن ذلك، فإن الدول من جهتها بدأت تتدخل لتنظيم المسؤولية المجتمعية للشركات بصيغ متعددة ومتنوعة، وبدرجات تتفاوت بين التحفيز والتشجيع لتصل إلى حد الإلزام القانوني بها<sup>(26)</sup>. وهذا الخلاف بشأن مفهوم المسؤولية المجتمعية كان مبدأً للخلاف بشأن تحديد طبيعتها كما سيأتي.

## المطلب الثالث

### تعريف المشرع الإماراتي

تناول المشرع الإماراتي بالتنظيم أحكام المسؤولية المجتمعية للشركات لأول مرة بهذا المسمى في قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 2 لسنة 2015. واقتصر تنظيمها فيه على مادة واحدة، ليصدر بعد ذلك مجلس الوزراء قراراً برقم 2 لسنة 2018، يتضمن تنظيمًا تفصيلياً للمسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت. وفي كل منهما تتمثل السمة الرئيسية للمسؤولية المجتمعية بفكرة الطوعية والاختيار.

فالمادة (242) من قانون الشركات وتحت عنوان «المسؤولية المجتمعية للشركات» تقضي بأنه: «يجوز للشركة بعد انقضاء سنتين ماليتين من تاريخ تأسيسها وتحقيقها أرباحاً، بموجب قرار خاص أن تقدم مساهمات طوعية، ويجب ألا تزيد على 2% من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمة الطوعية...»<sup>(27)</sup>.

وتعرّف المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 المسؤولية المجتمعية بأنها: «المساهمة الاختيارية للشركة أو المنشأة في التنمية المجتمعية من خلال تقديم

(25) Donald J. Kochan, Corporate Social Responsibility in a Remedy-Seeking Society: A Public Choice Perspective, Chapman Law Rev., Volume 17, Issue 2, (2014), pp. 435-436. Available at: <http://digitalcommons.chapman.edu/chapman-law-review/vol17/iss2/4>.

(26) Nikolay A. Dentchev, Mitchell van Balen and Elvira Haezendonck, On Voluntarism and the Role of Governments in CSR: Towards a Contingency Approach, Business Ethics: A European Review, Volume 24 Number 4, October 2015, pp. 378-379. Available at: On voluntarism and the role of governments in CSR: towards a contingency approach (researchgate.net); Karin Buhmann, OP, Cit, P, 190.

(27) وقد ورد النص ذاته في المادة (17) من القرار الوزاري رقم 228 لسنة 2015 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي لشركات المساهمة الخاصة.

مساهمات (نقدية و/أو عينية) لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية ومنها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدولة بالإضافة إلى ممارسات المسؤولية المجتمعية الواردة في المادة (5) من هذا القرار». وتتضمن المادة الخامسة المحال إليها تعديداً لما يمكن أن تشملته ممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات، فضلاً عن «المساهمات النقدية والعينية التي تقدم لتمويل البرامج والمشاريع التنموية في الدولة»، تشمل المسؤولية المجتمعية «تبني سياسات صديقة للبيئة في الإنتاج والعمل»، و«تعزيز روح الابتكار والبحث العلمي، والمساهمة في تقديم حلول للمشكلات أو التحديات التي تواجه المجتمع»، و«إرساء ثقافة المسؤولية المجتمعية في الشركات والمنشآت من خلال وضع استراتيجيات مستدامة للمسؤولية المجتمعية، وتوفير الفرص لتطوير حملات ومبادرات إنسانية ومجتمعية، والانخراط في البرامج التطوعية».

وترد على التعريفات المذكورة بحسب رأي الباحثة العديد من الملاحظات، لعل من أهمها الافتقار إلى التناسق بين قانون الشركات والقانون الفرعي، إذ جاء النص في قانون الشركات التجارية ليحصر مفهوم المسؤولية المجتمعية بفكرة التبرعات أو المساهمات الخيرية، ووضع بناءً على ذلك قيوداً قانونية، فلا تقدم الشركة تلك المساهمة الطوعية إلا بعد مرور سنتين على تأسيسها وتحقيقها أرباحاً، وبما لا يزيد على 2% من متوسط الأرباح الصافية. كما أنه اشترط لتقديمها صدور قرار خاص من الجمعية العمومية أي قرار يصدر «بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم المثلة في اجتماع الجمعية العمومية للشركة المساهمة»<sup>(28)</sup>.

ومثل هذا المفهوم يعد ضيقاً جداً، ولا يعبر عن حقيقة المسؤولية المجتمعية، وما يفترض أن ترمي إليه أحكامها من مراعاة الشركة لمصالح المجتمع إلى جانب مصلحة المساهمين. كما أن النص أوكل مهمة المسؤولية المجتمعية - كونها من التبرعات - إلى الجمعية العمومية، في حين يتعين أن تكون ضمن صلاحيات كل من مجلس الإدارة والجمعية العمومية بحسب الأحوال، لأنها ينبغي أن تكون جزءاً من سياسة الشركة واستراتيجيتها وفي إطار مزاولتها للنشاط التجاري المعتاد. من جانب ثالث، ورد النص على المسؤولية المجتمعية في قانون الشركات التجارية ضمن أحكام شركة المساهمة العامة، ويفضل بحسب رأي الباحثة أن يرد ضمن الأحكام العامة للشركات، إذ لا تقتصر أهمية مراعاة مصالح المجتمع على شركات المساهمة، ويتعين على جميع الشركات أياً كان شكلها أن تأخذها بنظر الاعتبار في مزاولتها لنشاطها.

أما القانون الفرعي ممثلاً بقرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018، فقد جاء موسعاً لفهوم المسؤولية المجتمعية ونطاقها، إذ لا تقف عند حد التبرعات أو العمل الخيري

(28) المادة الأولى من قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 2 لسنة 2015.

- وإن غلب هذا الجانب في أحكامه التالية - كما أنّها لا تقتصر على شركات المساهمة، بل تتسع لتشمل جميع الشركات التجارية في الدولة بما في ذلك تلك المستثناة من أحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي وفروع الشركات الأجنبية التي تزاوّل نشاطها داخل الدولة، بل إنّها تشمل الشركات المدنية وأي جهة ترغب في أن يكون لها دور في المسؤولية المجتمعية في الدولة<sup>(29)</sup>.

وعلى الرّغم من أنّ المشرع الإماراتي يؤكد على أنّ المسؤولية المجتمعية مساهمة اختيارية بحتة للشركة، إلاّ أنّه تناول بالتنظيم أحكامها. وقد تضمنت تلك الأحكام ما يلزم الشركة بالإفصاح عن مساهمتها في المسؤولية المجتمعية<sup>(30)</sup>، كما فرض على مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المدرجة التزامات معينة هدفها مراعاة حقوق أصحاب المصالح<sup>(31)</sup>، الأمر الذي يثير التساؤل عن التوجه الذي رجّحه المشرع الإماراتي بشأن طبيعة التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية. وفي المبحثين القادمين بيان لأهم توجيهين بشأن طبيعة التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية، وبيان لموقف المشرع الإماراتي في ضوء كل منهما.

(29) المادة الثالثة من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

(30) المادة (14) من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

(31) المادة (14/الفقرة 10) والمادة (52) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة شركات المساهمة العامة.

## المبحث الأول

### المسؤولية المجتمعية ليست التزاماً قانونياً

يرى جانب من رجال الفقه - على النحو الذي سيأتي - بأن المسؤولية المجتمعية للشركات لم تصل إلى حد اعتبارها التزاماً قانونياً، وذهب إلى أنها التزام أخلاقي، إلا أنه لم يتفق حول حدود هذا الالتزام الأخلاقي ومضمونه، مما يثير التساؤل عما يتعين على الشركة القيام به للقول بأنها أوفت بهذا الالتزام الأخلاقي، فتصنف على أنها مسؤولة مجتمعياً أو عكس ذلك. ولعل أهم الآراء التي قيلت في هذا الصدد رأيان: أحدهما يرى أن المسؤولية المجتمعية التزام أخلاقي بحت، ويرى الآخر أنها استراتيجية أخلاقية لإدارة الشركة هدفها زيادة الأرباح؛ ونبين كلا منهما فيما يأتي.

## المطلب الأول

### المسؤولية المجتمعية التزام أخلاقي بحت

من الفقه من يرى أن المسؤولية المجتمعية للشركات هي التزام أخلاقي بحت، ويصفها بأنها الطريقة النبيلة التي يجب أن يتسم بها تصرف الشركات، وبالتالي يتعين على الشركة أن تلتزم بها لأنها الطريقة الصحيحة للتصرف دون أي مقصد آخر<sup>(32)</sup>. ويرفض فكرة أن تلتزم الشركة بالمسؤولية المجتمعية بناءً على اعتقاد بأن لهذا الالتزام مقابلاً، سواء أكان المقابل مادياً أم معنوياً.

كما يرفض فكرة أن الالتزام بالمسؤولية المجتمعية من قبل الشركات وسيلة تلجأ إليها لدرء التدخل الخارجي لفرضها، ولاسيما التدخل من قبل المشرع. فكل هذه الطروحات منطلقة من فكرة المصلحة الذاتية للشركة، في حين أن المسؤولية المجتمعية ينبغي أن ينظر لها على أنها موقف أخلاقي قائم بذاته<sup>(33)</sup>. وفي هذا التوجه نفسه يذهب فقيه آخر أبعد من ذلك، فالشركة المسؤولة مجتمعياً تسعى إلى تحقيق الربح ولكن بالقدر اللازم لاستدامة وتطوير النشاط التجاري فقط، ولا يمكن أن تكون المسؤولية المجتمعية وسيلة للحصول على المزيد من الأرباح. والنجاح في ذلك يجعل الشركة «فاضلة» ويعيد الأمور

(32) Henry Mintzberg, The case for corporate social responsibility, The Journal of Business Strategy, Vol.4, Issue 2, 1983, p. 3. Available at: the Case For Corporate Social Responsibility | Emerald Insight.

(33) Ibid, p. 4-5.

إلى نصابها، في حين أنّ القول بخلاف ذلك معناه وضع الفضيلة في خدمة الجشع<sup>(34)</sup>، فالمسؤولية المجتمعية هي مجموعة من القيم التي تؤمن بها الشركة وتعمل بها<sup>(35)</sup>.

ولعل هذه الفكرة منطلقة من فكرة التطوع، وأنّ المسؤولية المجتمعية تتطلب من الشركة أداءً يفوق أو يزيد على ما يتطلبه القانون منها، إلا أنّ هذا التكيف لم يسلم من النقد لأنّ اعتبار المسؤولية المجتمعية التزام أخلاقي بحت يثير الخلط بينها وبين الأعمال الخيرية. ويذهب جانب من الفقهاء بالفعل إلى تأييد ذلك، فالشركة تقوم بالمسؤولية المجتمعية طوعاً، وتقدم الأعمال الخيرية على أساس من التزامها الأخلاقي تجاه المجتمع<sup>(36)</sup>.

في حين أنّ فقهاء آخرين يميزون بينهما ويشيرون إلى أنّ المسؤولية المجتمعية تختلف اختلافاً جوهرياً عن الأعمال الخيرية، فالأخيرة وإن كانت تحقق الخير للمجتمع إلا أنّها لا علاقة لها بنشاط الشركة وبتأثير أعمالها على المجتمع، ولا تعطي مؤشراً على كيفية إدارة الشركة بطريقة مسؤولة مجتمعياً. فالمسؤولية المجتمعية ينبغي أن تدمج في سياق أعمال الشركة<sup>(37)</sup>. بناءً على ذلك يعد من أنشطة المسؤولية المجتمعية أن تقدم الشركة نفقات لتنظيف نهر تسبب نشاط الشركة بتلوثه، أو أن تسعى الشركة إلى توفير رعاية صحية متميزة للعاملين فيها. وبالمقابل يعد نشاطاً خيراً أن تقدم الشركة أموالاً لتوفير الرعاية الصحية للنساء في بعض القرى النائية، دون أن يكون لنشاط الشركة أثر في الحاجة إلى مثل هذه الرعاية الصحية<sup>(38)</sup>.

(34) Geoff Moore, Hives and horseshoes, Mintzberg and McIntyre: what future for corporate social responsibility? Business Ethics: A European Review, Vol. 12, Issue 1, 2003, p. 51.

(35) Mark Goyder, Redefining CSR: From the Rhetoric of Accountability to the Reality of Earning Trust. Tomorrow's Company: London, 2003, p. 3. Available at: <https://www.tomorrowcompany.com/wp-content/uploads/2016/05/Redefining-CSR-Final.pdf>.

(36) Radhanath Tripathy, Rethinking Corporate Social Responsibility: need to synthesise ethics, morality and legality, International Journal of Social Science and Economic Research, Volume,03, Issue,12, December 2018, p. 7389.

(37) Beate Sja'fjell, Regulating Companies as if the World Matters: Reflections from the Ongoing Sustainable Companies Project, Wake Forest Law Review, Vol. 47, Issue 1, 2012, p.119. available at: Regulating Companies as If the World Matters - Reflections from the Ongoing Sustainable Companies Project by Beate Sjä'fjell :: SSRN Gerlinde Berger-Walliser, and Inara Scott, Redefining Corporate Social Responsibility in an Era of Globalization and Regulatory Hardening, American Business Law Journal Volume 55, Issue 1, Spring 2018, p. 216.

(38) Gerlinde Berger-Walliser, and Inara Scott, Op. Cit., P. 217.

ويتخذ اتجاه ثالث منهجاً وسطاً، فهو يميّز بين الالتزامات الأخلاقية والخيرية، ولكنهما كلاهما يدخلان في إطار المسؤولية المجتمعية للشركة، إذ يرى أنّ على الشركة التزامات متعددة تجاه المجتمع مرتبة بشكل هرمي، وهي الالتزامات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية، وكلها معاً تمثل عناصر المسؤولية المجتمعية. وهذا الترتيب الهرمي لا يعني تفضيل أحد عناصر المسؤولية على غيره عند التعارض، بل يتعيّن أن ينظر إليها على أنّها وحدة واحدة، ويتعيّن أن تتخذ إدارة الشركة قراراتها بما يحقق هذه العناصر مجتمعة.

ففي الطبقة الأولى من الهرم، تأتي أهم التزامات الشركة تقليدياً وهي الالتزامات الاقتصادية، التي تعني أن تسعى الشركة إلى تقديم السلع أو الخدمات من أجل الحصول على الربح. وفي الطبقة الثانية تأتي الالتزامات القانونية، إذ على الشركة في إطار سعيها لهذا الغرض أن تلتزم بالقانون. أمّا الالتزامات الأخلاقية فهي تأتي في المرتبة الثالثة، وتعني تلك الالتزامات التي يتوقع من الأشخاص الالتزام بها حتى وإن لم تكن مقننة، وهي تتعلق بالمبادئ والقيم التي يعتبرها المجتمع صواباً وعدلاً، وتسبق التشريع عادة كتلك القواعد المتعلقة بحماية البيئة أو حماية المستهلك، فمثل هذه المبادئ كانت أخلاقية ثم تم تقنينها.

أمّا الالتزامات الخيرية، فهي تلك الأعمال التي تزيد من رفاهية الإنسان والمجتمع، وتعكس فكرة المواطنة الصالحة لدى الشركة، إلا أنّ عدم قيام الشركة بها لا يعني أنّها خرقت قواعد الأخلاق. وهذه الالتزامات الأخيرة بحسب الفقه المذكور تأتي في مرتبة متأخرة وتترك لتقدير الشركة<sup>(39)</sup>. وعلى الرغم من أنّ هذا الاتجاه يضع الالتزامات الاقتصادية في المقدمة، إلا أنّه يرى أنّ مراعاة الالتزامات الأخلاقية مهمة لوصف إدارة الشركة بالإدارة الأخلاقية، فالإدارة التي تستغل الفرص لتحقيق المكاسب، وتتخذ لهذا الغرض قرارات تخالف قواعد الأخلاق توصف بأنّها إدارة لا أخلاقية. بخلاف الإدارة الأخلاقية التي تهدف إلى تحقيق الربح ولكن مع مراعاة أحكام القانون وقواعد الأخلاق<sup>(40)</sup>، وهو ما يجعل هذا الرأي مناصراً لفكرة عدّ المسؤولية المجتمعية التزاماً أخلاقياً، فهذا العنصر هو حجر الأساس لمعرفة ما إذا كانت الشركة تراعي مصالح المجتمع ككل أم لا.

(39) Archie B. Carroll, The pyramid of corporate social responsibility: toward the moral management of organizational stakeholders, Business Horizons July, 1991, pp. 40-43.

Available at:

[https://www.researchgate.net/publication/4883660\\_The\\_Pyramid\\_of\\_Corporate\\_Social\\_Responsibility\\_Toward\\_the\\_Moral\\_Management\\_of\\_Organizational\\_Stakeholders](https://www.researchgate.net/publication/4883660_The_Pyramid_of_Corporate_Social_Responsibility_Toward_the_Moral_Management_of_Organizational_Stakeholders).

(40) Ibid, P. 45.

ولا يقتصر النقد الموجه لفكرة الالتزام الأخلاقي البحت على ما تقدم، فمن الفقهاء من يرفض القول بأن المسؤولية المجتمعية طوعية، وتمثل ما تقوم به الشركة زيادة عما يتطلبه القانون. ويذهب إلى أنه لا يمكن الفصل بشكل تام بين ما يعد التزاماً قانونياً وبين ما يعد التزاماً أخلاقياً، ولا يمكن افتراض أن ما يتطلبه القانون لا تتطلبه الأخلاق أو العكس. فالكثير مما ينظمه القانون هو في الوقت ذاته التزاماً أخلاقياً، كمنع التمييز والغش مثلاً. وبالمقابل يوجد الكثير من المسائل التي لا ينظمها القانون لكنها لا تعد التزاماً أخلاقياً؛ من ذلك على سبيل المثال أن تقرر الشركة إنشاء حديقة جميلة ينتفع منها مديرو الشركة فقط. فالشركة في هذا المثال لا تعد مسؤولة مجتمعياً لأنها قامت طوعاً بما يزيد عما يتطلبه القانون. ويبيّن الفقه المذكور توجهه على وجوب الاعتراف بأن على الشركة التزامات أخلاقية وأدبية تجاه أصحاب المصالح والمجتمع ككل. والاعتراف بأن لها دوراً في المجتمع يتجاوز الدور التقليدي المتمثل بتحقيق الربح للمساهمين. فعلى الشركة على سبيل المثال أن تسعى لتحمل عبء الآثار الجانبية لنشاطها التجاري، كتخفيف الآثار السلبية التي يتركها هذا النشاط على البيئة، سواء وجد التزام قانوني بهذا الصدد أو لم يوجد<sup>(41)</sup>. إن الرأي المتقدم يتضمن محاولة لتوسيع التزامات الشركة، وهو لا يخرج في ذلك عن الهدف من المسؤولية المجتمعية سواء وُصفت بأنها التزام أخلاقي أو قانوني.

وتؤيد الباحثة ما توجه به من نقد لوصف المسؤولية المجتمعية بالطوعية، لأن وجود التزام - وإن كان أخلاقياً - إنما هو قيد على الإرادة وينفي فكرة الطوعية، ذلك أن قواعد الأخلاق ليست إلا قواعد تنظم السلوك الاجتماعي، إلا أن الرأي المذكور، من جانب آخر، لا يقيم وزناً للفرق بين الالتزام القانوني والالتزام الأخلاقي. فحتى لو كانت الكثير من القواعد قواعد قانونية وأخلاقية في الوقت عينه، فإن القاعدة لا تعد قانونية إلا إذا استمدت من أحد المصادر الرسمية التي تنشئ القاعدة في شكلها الملزم. وطالما لا يوجد مثل هذه القاعدة، وبقي مصدر الالتزام متمثلاً بالمبادئ السامية التي يؤمن بها أفراد المجتمع فهو التزام أخلاقي.

ومع ذلك فإن فكرة الالتزام الأخلاقي تعد بحسب رأي الباحثة الحد الأدنى الذي توصف به المسؤولية المجتمعية للشركات. فإذا قنن المشروع هذا الالتزام، وفرضه أو بعض جوانبه على الشركة، فإنه يصبح حينها التزاماً قانونياً، ويدخل ضمن فئة الالتزامات التي يجتمع فيها الوصفان - أخلاقي وقانوني - في الوقت ذاته. ويؤيد ذلك تأكيد المشروع الإماراتي على الجانب الأخلاقي في المسؤولية المجتمعية.

(41) Gerlinde Berger-Walliser, and Inara Scott, Op. Cit, PP. 188-189, 217.

فالمادة الرابعة من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 التي تحدد المبادئ التوجيهية تقضي بأنه: «تستند المسؤولية المجتمعية إلى أسس اختيارية بحتة تمارسها الشركات والمنشآت من منطلق رغبتها في العطاء المؤسسي والمساهمة في تنمية المجتمع...». فالعطاء وجه من أوجه الخير، وهو بطبيعة الحال يدخل ضمن منظومة القيم السامية التي يبنى عليها الالتزام الأخلاقي. وإلى جانب القرار المذكور، فإن قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع الخاص بدليل حوكمة شركات المساهمة العامة ينص صراحة على وجوب مراعاة الجانب الأخلاقي عند إدارة الشركة<sup>(42)</sup>.

وإذا كانت المسؤولية المجتمعية تنطوي على جانب أخلاقي بحسب النصوص المشار إليها، فإن ذلك لا يعني أنها التزام أخلاقي بحت. فتكليف التزام الشركة بها ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار مجمل النصوص التي تناولت أحكامها بالتنظيم، على النحو المبين في المبحث الثاني من البحث.

## المطلب الثاني

### المسؤولية المجتمعية استراتيجية أخلاقية لإدارة الشركة

لا يختلف جانب آخر من الفقه في أن المسؤولية المجتمعية هي التزام أخلاقي، إلا أنها تصب في مصلحة الشركة. فالهدف الرئيسي من النشاط التجاري هو تحقيق الربح وزيادة الثروة. والأصل توقع المقابل جراًء مراعاة المسؤولية المجتمعية في النشاط التجاري. ولا يمكن النظر إلى المسؤولية المجتمعية على أنها التزام أخلاقي بحت لا يتطلب تحقق منفعة الشركة ذاتها، إلا في حدود ضيقة تتعلق بتجنب إلحاق ضرر غير مبرر بالمجتمع، كالتزام الشركة بعدم إنتاج منتجات ضارة عمداً، أو التسبب بتلوث غير ضروري للبيئة<sup>(43)</sup>.

بناءً على ذلك، فإن المسؤولية المجتمعية ليست مرادفاً للأعمال الخيرية والتبرعات وحسب، بل هي استراتيجية تعتمد على الشركة من أجل أن تحقق هدفها الرئيس وهو الربح، وهو ما يعبر عنه الفقه بصيغة مفادها «عمل الخير للعمل بشكل حسن» بدلاً من

(42) المادة (2/الفقرة-4ط) والفقرة 21 من المادة (15) والفقرة 5 من المادة (16) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم 3/ر.م لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة شركات المساهمة العامة.

(43) Geoffrey P. Lantos, Corporate socialism masquerades as “CSR”: the difference between being ethical, altruistic and strategic in business, Strategic Direction, Vol.19, Issue (6), 2003, PP. 31-35. Available at:

<https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/02580540310472135/full/html>.

«عمل الخير لأجل الخير»<sup>(44)</sup>. ويمكن أن تتحقق منفعة الشركة من خلال تعزيز سمعة الشركة وزيادة القوة التنافسية لها في مواجهة الشركات الأخرى، وزيادة قدرتها على استقطاب عناصر بشرية مميزة من العاملين ذوي الكفاءة من خلال قيامها بمشاريع مجتمعية<sup>(45)</sup>، أو كما يعبر عنه أحد الباحثين بقوله: «النشاط التجاري الأخلاقي هو نشاط مريح»<sup>(46)</sup>.

ووفقاً لهذا التوجه، يتعين على الشركة أن تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل متزامن، فإذا قامت الشركة بعمل خيري، فإن هذا العمل الخيري ينبغي أن يحقق مصالح المساهمين في الوقت نفسه سواء على المدى القصير أو الطويل<sup>(47)</sup>. فإذا كان يحقق مصلحة المجتمع فقط دون مصلحة الشركة، فلا يعد عملاً خيرياً استراتيجياً، بل عملاً خيراً بحتاً مما ينبغي أن يترك للأفراد. لذا يتعين على الشركة أن تختار مشروعات المسؤولية المجتمعية على أساس كونها نوعاً من الاستثمار يدرّ لها ربحاً في المستقبل<sup>(48)</sup>.

من ذلك على سبيل المثال أن تقدم الشركة دعماً مالياً للجامعات في التخصصات التي تحتاجها الشركة، فتجمع الشركة بذلك بين الهدف الاجتماعي وهو دعم التعليم، والهدف الاقتصادي وهو تزويد الشركة بالعاملين الماهرين وتدريبهم<sup>(49)</sup>، أو أن توسع قاعدة الطلب على منتجاتها، مثال ذلك قيام شركة أبل Apple بالتبرع بالحواسيب التي تنتجها للمدارس، فهي بذلك تدعم التعليم وفي الوقت نفسه تعرّف الطلبة على أجهزتها<sup>(50)</sup>.

وكذلك ما تقوم به شركة أميركان إكسبريس من برامج مجتمعية لدعم وتمويل أكاديميات السفر والسياحة التي تعد الطلبة للعمل في مهن متعلقة بالسفر والسياحة مثل الفنادق والمطاعم وشركات الطيران، ذلك أنّ جزءاً مهماً من عوائد شركة أميركان إكسبريس

(44) David J. Vogel, 'Is There a Market for Virtue? The Business Case for Corporate Social Responsibility', California Management Review, VOL 47, NO. 4, 2005, PP. 20-21,34. Available at: <https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/000812560504700401>.

(45) Geoffrey P. Lantos ,Op. Cit, P. 31-35..

(46) Doreen McBarnet, Op. Cit., p. 17.

(47) Janet E. Kerr, Op. Cit., P. 860-862.

(48) Michael Porter and Mark Kramer, «The Competitive Advantage of Corporate Philanthropy,» Harvard Business Review, Vol. 80, Issue 12, (December 2002), p. 68. Geoffrey P. Lantos, Op. Cit., P. 31-35.

(49) Michael Porter and Mark Kramer, Op. Cit., P. 61.

(50) Ibid, P. 61.

يعتمد على الإنفاق المرتبط بالسفر، بالتالي فإنّ تحسين خدمات السفر والسياحة ينعكس إيجاباً على شركة أميركان إكسبرس<sup>(51)</sup>.

وأكثر من ذلك يرى بعض من أنصار هذا الجانب أنّ فكرة الالتزام الأخلاقي البحث أو الإيثار بحد ذاتها فكرة غير أخلاقية، لأنّها تنتهك حق ملكية المساهمين، فالقول بأنّ على الشركة أن تكون مواطناً صالحاً، وتسهم في محاربة آفات اجتماعية كالجهل أو المرض، إنّما يكون على حساب حق المساهمين في الربح الذي يحصلون عليه مقابل تحملهم مخاطر النشاط التجاري. كما أنّها من جانب آخر يمكن أن تلحق الضرر بالمستهلك نفسه، عندما تعتمد الشركة إلى رفع قيمة منتجاتها وخدماتها لتغطية كلفة مشروعات المسؤولية المجتمعية. فهي على هذا النحو تمثل شكلاً من أشكال الضرائب غير المصرح بها<sup>(52)</sup>. من جانب ثالث، فإنّ الشركة باعتبارها تاجراً تقوم عادة بأداء ضرائب عن الأرباح التجارية، وهذه الضرائب تعدّ مقابلاً لما تحصل عليه من الإنفاق العام، وهي بذلك غير ملزمة بأنّ تقدم للمجتمع ما يزيد على ذلك<sup>(53)</sup>.

وعلى الرّغم من محاولات بعض الفقهاء التقريب بين الاتجاهين المؤيدين لفكرة الالتزام الأخلاقي على سند من أنّهما ينتهيان إلى النتيجة نفسها، وهي أنّ الشركة تراعي مصلحة أصحاب المصالح<sup>(54)</sup>، إلا أنّ الاتجاه الذي يرى في المسؤولية المجتمعية استراتيجية لأداء الأعمال التجارية وتحقيق المزيد من الأرباح للمساهمين تعرض لنقد شديد من فقه آخر. فهذا الاتجاه يغلب مصلحة المساهمين على أي مصلحة سواها، ويجعل لهم أولوية على غيرهم من أصحاب المصالح<sup>(55)</sup>. ويؤدي ذلك إلى نتيجة مفادها عدم التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية إلا في الأحوال التي لا تتعارض فيها مع مصلحة المساهمين، وهو ما يتنافى مع الغرض من المسؤولية المجتمعية، ويقوّض أساسها القيمي والمبدئي، كما يؤدي إلى الخلط بين الوسيلة والغاية<sup>(56)</sup>.

(51) Ibid, p. 62.

(52) Betsy Atkins, Commentary, Is Corporate Social Responsibility Responsible? Nov 28, 2006. At: Is Corporate Social Responsibility Responsible? (forbes.com) (last accessed 12/11/2020).

(53) Geoffrey P. Lantos, Op. Cit, P. 31-35.

(54) Wan Saiful Wan-Jan, op. cit, p. 181.

(55) Gerlinde Berger-Walliser, and Inara Scott, op. cit., p.181.

(56) Min Yan, Corporate Social Responsibility versus Shareholder Value Maximization: Through the Lens of Hard and Soft Law, Northwestern Journal of International Law & Business, Vol. 40, Issue1, 2019, PP. 51-81. Available at: <https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njilb/vol40/iss1/2>.

وإذا كان تكييف التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية على أنه التزام أخلاقي يستند إلى عدم وجود نص أو عرف تجاري يجعل منه التزاماً قانونياً، ويستند إلى وصف المشرع لها بأنها اختيارية وطوعية، فإنه يثير تساؤلاً مهماً عن مدى فعالية المسؤولية المجتمعية وفقاً لهذا الفرض، ذلك أن أهداف الشركة وحوافزها التقليدية تختلف عن الأهداف التي يطمح إليها المجتمع، لذا فإنه من الصعب القول، وفقاً لما يذهب إليه الفقه، بأن الشركة ستحقق ما يتوقعه المجتمع منها<sup>(57)</sup>.

كما أن الوقوف بالمسؤولية المجتمعية عند حد الالتزام الأخلاقي من شأنه أن يسم المسؤولية المجتمعية بسمة عدم التحديد، فقواعد الأخلاق لا تخرج عن كونها مبادئ عامة غير محددة على وجه الدقة بخلاف القواعد القانونية التي تتسم بالانضباط والتحديد<sup>(58)</sup>، وعدم وجود نص قانوني يضع معايير محددة للمسؤولية المجتمعية، ويفرض جزاءً قانونياً على مخالفتها يعني أن من المتعذر مساءلة الشركة قانوناً عن سلوكها غير المسؤول مجتمعياً، ويقتصر الجزاء في هذه الحالة على كونه جزاءً مجتمعياً<sup>(59)</sup>.

(57) Min Yan, Corporate Social Responsibility versus Shareholder Value Maximization: Through the Lens of Hard and Soft Law, Northwestern Journal of International Law & Business, Vol 40, Issue1, 2019, P. 51,81. Available at:

(58) عدنان سرحان وآخرون، المدخل لدراسة القانون، نظرية القانون - نظرية الحق، مكتبة الجامعة، الشارقة، الإمارات، 2012، ص 27.

(59) تجدر الإشارة إلى أن من الفقهاء من يشير إلى أن الجزاء المجتمعي يشكل ضغطاً لا يستهان به على الشركة لتبني المسؤولية المجتمعية، ولا سيما بالنسبة للشركات متعددة الجنسية. ويضرب مثلاً على ذلك ما واجهته شركة «شل» النفطية في نيجيريا، حيث وجهت لها في التسعينيات من القرن الماضي اتهامات بتخريب البيئة والتسبب بالعديد من الأضرار للمجتمع في المناطق التي تقوم باستغلال النفط فيها ولا سيما في دلتا النيجر، من ذلك ما تسببت به أعمالها من تسربات نفطية وغاز محترق وحالة المطر الحمضي، وقد أقرت «شل» بأن أعمالها بعض الآثار على البيئة، ولكنها أنكرت أنها تصل إلى حد الدمار، كما وصفت وحاولت أن تعزوها لأسباب أخرى مثل التضخم السكاني والزراعة المفرطة. فضلاً عن ذلك اتهمت بتورطها بانتهاكات لحقوق الإنسان في المنطقة.

وقد تسبب ذلك بحراك شعبي قوي ضد الاستثمارات النفطية في المنطقة توسع ليصبح إدانة عالمية، حاولت الشركة التصدي لها والدفاع عن نفسها.

وقد أثمرت المطالبات بسياسات وممارسات مسؤولة مجتمعياً أن وضعت الشركة عام 1996 مشروع «توقعات المجتمع المتغيرة» لمراجعة آراء أصحاب المصالح في الشركة، ووعدت الشركة بالتغيير الجاد وبالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان الرائدة في العالم، وأنفقت 36 مليون دولار في عام 1996 لتطوير دلتا النيجر، واستمرت بإنفاق 20 مليون دولار سنوياً لتطوير المجتمع.

Richard Boele, Heike Fabig, and David Wheeler, Shell, Nigeria And The Ogoni. A study in unsustainable development: I. the story of Shell, Nigeria and The Ogoni people-Environment, Economy, relationship: conflict and prospects for resolution, Sustainable Development, Vol 9, 2001, P. 76-83. Available at: Shell, Nigeria and the Ogoni. A study in unsustainable development: I. The story of Shell, Nigeria and the Ogoni people -

بناءً على ما تقدم فقد طُرح تصور آخر ينحو باتجاه تعزيز المسؤولية المجتمعية وعدّها التزاماً قانونياً، والقانون الإماراتي ليس ببعيد عن هذا التصور، وهو ما نبخته تفصيلاً في المبحث الآتي.

---

environment, economy, relationships: conflict and prospects for resolution (issuelab.org) (last accessed 12/10/2020). Stewart Lewis, Reputation and corporate responsibility, Journal of Communication Management, Vol. 7, No. 4, 2003, P. 359-360. Available at: <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/13632540310807494/full/pdf> (last accessed 12/10/2020).

## المبحث الثاني

### المسؤولية المجتمعية التزام قانوني

لم تحظ فكرة كون المسؤولية المجتمعية التزاماً أخلاقياً بتأييد جميع الفقهاء. فجانِب منهم الفقه يرى أنّ للمسؤولية المجتمعية أهمية أكبر من مجرد كونها التزاماً أخلاقياً، تصل إلى حدّ عدّها التزاماً قانونياً، إلا أنّ الرأي لم يجتمع على الأساس القانوني للالتزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية. كما لم يتفق الفقه والتشريع بشأن كيفية تنظيم أحكامها من الناحية القانونية. وانقسم الرأي بهذا الشأن إلى اتجاهين رئيسيين؛ أحدهما يجد أنّ أفضل وسيلة لتنظيم المسؤولية المجتمعية بوصفها التزاماً قانونياً هي أن يترك هذا التنظيم للشركات ذاتها دون تدخل من المشرع، وهو ما يطلق عليه مصطلح القانون اللين، في حين يذهب الاتجاه الثاني إلى ضرورة تنظيمها بنصوص قانونية يضعها المشرع. وفي المطالبين الآتين بيان للاتجاهين المذكورين.

### المطلب الأول

#### تنظيم المسؤولية المجتمعية بموجب القانون اللين (غير الملزم)

مصطلح القانون اللين (soft law) مصطلح عُرف تقليدياً في ميدان القانون الدولي العام. ويقصد به أي قاعدة تفتقر إلى الإلزام الرسمي، أو أنّها ملزمة رسمياً ولكنها غير محددة، بما يترك للأطراف سلطة تقديرية شبه كاملة في تحديد محتواها عند التنفيذ. كذلك تصنّف القاعدة على أنّها من القانون اللين إذا لم يكن هناك أي جهة سوى الأطراف مخولة بمتابعة تنفيذ القاعدة أو تفسيرها أو فرضها. ولا يهم بعد ذلك موضع هذه القواعد، أي سواء وجدت في معاهدة دولية، أو قرارات غير ملزمة، أو مدونات السلوك التي تعدها المنظمات الدولية والإقليمية<sup>(60)</sup>.

(60) Gregory C. Shaffer, Mark A. Pollack, "Hard Vs. Soft Law: Alternatives, Complements, and Antagonists in International Governance", Minnesota Law Review, Vol. 94, 2010, p. 715. Available at: "Hard Vs. Soft Law: Alternatives, Complements, and Antagonists in Inter" by Gregory C. Shaffer and Mark A. Pollack (umn.edu). C. M. Chinkin, The Challenge of soft law: Development and change in international law, International and Comparative Law Quarterly, Vol. 38, issue 4, October 1989, p. 851. Available at: <https://www.cambridge.org/core/journals/international-and-comparative-law-quarterly/article/challenge-of-soft-law-development-and-change-in-international-law/BA62FB4D7DC752C71FA869EB77CF9F81>

وإذا كان هذا النوع من القواعد مألوفاً في إطار القانون الدولي العام، فإنها على النقيض من ذلك نادرة فيما يتعلق بالقوانين الداخلية<sup>(61)</sup>، إلا أن هذا لا ينفي إمكانية وجود تطبيق لها في نطاق هذه الأخيرة. ومن ذلك قواعد المسؤولية المجتمعية، فبحسب مفهومها السائد تعد الشركة مسؤولة مجتمعياً، إذا امتثلت للقانون وقدمت شيئاً يفوق ذلك، وهذا الشيء الإضافي يتحدد بموجب قواعد قانون لين<sup>(62)</sup>. فهي تتجاوز كونها التزاماً أخلاقياً، وعلى إدارة الشركة مراعاتها، إلا أن ذلك لا يتطلب تدخل المشرع، ووضع نصوص قانونية تفرض على الشركة. وأفضل تنظيم لها هو ما تضعه الشركات بنفسها<sup>(63)</sup>، لأن تدخل المشرع من شأنه أن يخلق الإبداع ويقضي على المنافسة الإيجابية بين الشركات بفرصه حدوداً معينة لما يتعين على الشركة أن تقدمه<sup>(64)</sup>. كما أن القانون اللين بحسب طبيعته أسرع من التشريع في استجابته لحاجات المجتمع المتطورة ومواكبتها<sup>(65)</sup>.

ومن القوانين التي أخذت هذا المنحى قوانين الاتحاد الأوروبي في مبدأ تنظيمها للمسؤولية المجتمعية. فقد قدمت مفوضية الاتحاد الأوروبي في عام 2001 ورقة بعنوان «تعزيز إطار أوروبي للمسؤولية المجتمعية للشركات»، أقامت فيه مفهوم المسؤولية المجتمعية على أساس أنه قرار طوعي للشركة بأن تسهم في مجتمع أفضل وبيئة أنظف. وبيّنت أن وعي الشركات بأهمية المسؤولية المجتمعية يدعوها إلى تبنيها طوعاً وجعلها جزءاً من استراتيجيتها<sup>(66)</sup>.

(61) Gregory C. Shaffer Mark A. Pollack, Op. Cit., P. 714.

(62) Elizabeth George, Can Corporate Social Responsibility Be Legally Enforced? Oct 11, 2019. Available at: <https://www.forbes.com/sites/uhenergy/2019/10/11/can-corporate-social-responsibility-be-legally-enforced/?sh=14e6c2e03d44>. Karin Buhmann, op. cit, p. 197; Min Yan, Op. Cit., p. 51.

(63) Christine Parker, Op. Cit., P. 217-218.

(64) ضمن هذا التوجه، اعترضت منظمة التجارة الأوروبية EuroCommerce على سياسة الاتحاد الأوروبي المحدثه بشأن المسؤولية المجتمعية في عام 2011، التي أكدت على ضرورة وضع قواعد قانونية تكميلية لتنظيم المسؤولية المجتمعية، وعدم الاكتفاء بالتنظيم الذاتي الطوعي لها من قبل الشركات. EuroCommerce, A renewed EU strategy 2011-14 for Corporate Social Responsibility, Position Paper, 7 March 2012, Available at: [https://www.eurocommerce.eu/media/7237/position-csr-renewed\\_csr\\_strategy\\_2011-14-07.03.2012.pdf](https://www.eurocommerce.eu/media/7237/position-csr-renewed_csr_strategy_2011-14-07.03.2012.pdf) (last accessed 12/9/2020).

(65) Gregory Jackson, et al., Mandatory Non-financial Disclosure and Its Influence on CSR: An International Comparison, Journal of Business Ethics, Vol. 162, Issue 2, 2020, P.325. Min Yan, Op. Cit, P.67.

(66) Commission of the European Communities “Green Paper - Promoting a European framework for Corporate Social Responsibility” (2001), p. 4. Available at: [https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/committees/deve/20020122/com\(2001\)366\\_en.pdf](https://www.europarl.europa.eu/meetdocs/committees/deve/20020122/com(2001)366_en.pdf)

وأعقبت المفوضية هذه الورقة برسالة في عام 2002 بعنوان: «المسؤولية المجتمعية للشركات: مساهمة الأعمال في التنمية المستدامة»، أقامت فيها المسؤولية المجتمعية على تلك الأسس الطوعية، فالشركات تتبناها وتنظمها بإرادتها، لأنّ تحديد ما يعد من ضمن المسؤولية المجتمعية يختلف من مشروع تجاري إلى آخر ومن بيئة تجارية إلى أخرى، ولكن طالما نظمتها الشركة ذاتياً، فإنّ عليها الالتزام بها في أي دولة تزاول فيها نشاطها<sup>(67)</sup>.

وفقاً لما تقدّم، فإنّ القانون اللين يأخذ صيغة التنظيم الذاتي، الذي يتمثل بقواعد سلوك معينة تضعها الشركة ويفترض أن تلتزم بها. من ذلك ما يعرف بـ «مدونات سلوك الشركة»، التي تتضمن تنظيم الجانب الأخلاقي للشركة، وتنص على مراعاة المسائل الرئيسة للمسؤولية المجتمعية مثل حقوق الإنسان وحقوق العاملين والبيئة. ومثل هذه المدونات تحظى بأهمية في الشركات متعددة الجنسيات، وخصوصاً تلك التي تعمل في دول نامية لا يتناول تشريعها الداخلي تنظيم هذه المسائل<sup>(68)</sup>. وإذا كان تنظيم المسؤولية المجتمعية متروكاً لإرادة الشركة، فإنّه قد لا يعد كافياً للالتزام الشركة به. لذا فإنّ من الفقه من يطرح فكرة تدخل المشرع من أجل تنظيم التنظيم الذاتي<sup>(69)</sup>. من ذلك مثلاً إلزام الشركة بأنّ تفعل وسائل معينة لتلقي الشكاوى أو الإبلاغ عن المخالفات التي ترتكبها بشأن المسؤولية المجتمعية، سواء من داخل الشركة أو من خارجها، وأن يكون لها وسائل للرقابة على إنجازها في هذا المجال، سواء أكانت الجهة التي تتولى الرقابة داخلية أم خارجية. وتدخل المشرع في هذا المجال يهدف إلى جعل التنظيم الذاتي أكثر فعالية وليس استبدال قوانين ملزمة به. فهو يهدف إلى وضع آليات غير مباشرة يمكن للشركة من خلالها أن تحقق الالتزام بالمسؤولية المجتمعية.

إنّ التوجه المذكور ينسجم مع صفة الطوعية والاختيار في المسؤولية المجتمعية. لذا فقد تبناه القانون الإماراتي في المادة (81) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة شركات المساهمة العامة، إذ تلزم هذه المادة الجمعية العمومية للشركة بأن تضع في ضوء توصية من مجلس الإدارة:

(67) Commission of the European Communities “Communication from the Commission concerning Corporate Social Responsibility: A business contribution to Sustainable Development” (2002), p. 5. Available at: <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2002:0347:FIN:EN:PDF>

(68) Amiram Gill, Corporate Governance as Social Responsibility: A Research Agenda, Berkeley Journal of International Law, Vol. 26, Issue 2, 2008, p. 466. Available at: Corporate Governance as Social Responsibility: A Research Agenda (berkeley.edu)

(69) Christine Parker, op. cit., p. 215.

«السياسة التي تضمن التوازن بين أغراض الشركة وأغراض المجتمع بغرض النهوض بالظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع». كما تلزم مجلس الإدارة بأن يضع البرامج والسبل اللازمة: «لاقتراح مبادرات اجتماعية اقتصادية من جانب الشركة»، وتشمل هذه البرامج وضع مؤشرات أداء معيّنة تسمح بقياس أداء الشركة المتعلق بالمسؤولية المجتمعية ومقارنته مع أداء الشركات المناظرة، والإفصاح عن أهداف الشركة بشأن المسؤولية المجتمعية إلى موظفيها، فضلاً عن «وضع برامج توعوية للمجتمع لتعريفه بمبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات».

فإذا كانت الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ملزمين بموجب النص المبين آنفاً بأن يضعوا سياسة وبرامج للمسؤولية المجتمعية، فإنّ لهما سلطة تقديرية بشأن ما تتضمنه تلك السياسة. كما أنّ الإلزام الذي يتضمنه النص يقف عند حد وضع الشركة سياسة للمسؤولية المجتمعية دون الإلزام بتنفيذها، وهو ما يدرجه في مفهوم القانون اللين. ويلاحظ على النص المشار إليه -وفقاً لرأي الباحثة- عدم الدقة في الصياغة، إذ يرد فيه مصطلح «المسؤولية المجتمعية» عنواناً للمادة، ومصطلح «المسؤولية الاجتماعية» في متنها.

ويتعين توحيد المصطلح المعتمد، ويرجّح في هذا الصدد مصطلح المسؤولية المجتمعية؛ فهذه المسؤولية تجاه المجتمع، بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما أنّه يشير إلى أنّه على مجلس الإدارة أن يضع السبل اللازمة لاقتراح «مبادرات اجتماعية اقتصادية» من جانب الشركة، والحال أنّ المبادرات قد تكون اجتماعية أو اقتصادية، والنص بصيغته الواردة يفسر على أنّ المبادرات الاجتماعية هي اقتصادية بالضرورة. وزيادة على ما تقدم، فإنّ النص محدد بنطاق تطبيق دليل حوكمة الشركات المشار إليه وكونه خاصاً بشركات المساهمة العامة المدرجة، إذ لم يرد نص مماثل في قانون الشركات التجارية، أو في قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للشركات. وإن كان ذلك لا يمنع من أن تنظم الشركة ذاتياً مسؤوليتها المجتمعية، فتكون لها مدونة سلوك دون أن يلزمها القانون بذلك. وتجدر الإشارة إلى أنّ العديد من الشركات الإماراتية أصدرت مدونات سلوك، من ذلك على سبيل المثال شركة (مجموعة الإمارات للاتصالات - اتصالات) التي تشير في مدونة السلوك الخاصة بها إلى أنّ «اتصالات تلتزم بشكل تام بأن تقوم بالنشاط التجاري طبقاً لأعلى معايير الأخلاق والنزاهة...»<sup>(70)</sup>. وتتضمن مدونة السلوك المشار إليها النص على مراعاة أبعاد المسؤولية المجتمعية المختلفة، فتنص مثلاً على أنّه: «تسعى اتصالات جاهدة لخلق بيئة عمل تحترم التنوع وتعطي العاملين الفرصة للتعلم والنمو وتطوير المواهب...»<sup>(71)</sup>. كذلك تضمنت

(70) Etisalat, Code of conduct, p.2. Available at: 8207\_Code of Conduct\_V8 (etisalat.ae)

(71) Ibid, P.5.

النص الآتي: «نحن نهدف دائماً إلى أن نعمل كمواطنين عالميين صالحين، ممن يديرون الأعمال بنزاهة ومسؤولية وشعور عال بالالتزام، كل من يعمل في الاتصالات يتوقع منه أن يدمج الاعتبارات البيئية في نشاطه اليومي، ويسعى من أجل التحسين المستمر، من خلال التقليل من أي آثار سلبية لعملياتها على البيئة»<sup>(72)</sup>. كذلك فعلت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، إذ وضعت قواعد للسلوك المهني، وضمنتها قواعد تتعلق ببيئة العمل والصحة والسلامة والبيئة<sup>(73)</sup>. ومثل ذلك شركة ماجد الفطيم القابضة<sup>(74)</sup>، وسوق دبي المالي (شركة مساهمة عامة)<sup>(75)</sup>.

ولعل فرض الرقابة ولاسيما الخارجية منها على التنظيم والامتثال الذاتيين للمسؤولية المجتمعية يجعل منه أكثر نجاعة، إلا أنه يبقى مع ذلك مفتقراً لقوة الإلزام، طالما لا توجد قواعد قانونية ملزمة تفرض تنفيذه وتحدد الجزاء المترتب على مخالفة أحكامه<sup>(76)</sup>. وهذا ما يستتبع عدم إمكانية تفعيل الحقوق التي يتضمنها أمام القضاء، وهذا ما حصل في قضية أقامها عاملون (خارج الولايات المتحدة) على شركة (ولمارت) الأمريكية، حيث ضمنت (ولمارت) عقودها مع المجهزين قواعد سلوك تقتضي أن يراعي المجهزون معايير حماية العاملين، وأن يقوموا بتحسين بيئة العمل، وذكرت في العقد أنه في حال عدم التزامهم، يتم إلغاء العقد، وإنهاء العلاقة التجارية مع (ولمارت)، إلا أن (ولمارت) لم تلتزم بقواعد السلوك التي وضعتها، واستمرت بالتعامل مع مجهزين لم يحققوا المعايير المطلوبة. فأقام العاملون الدعوى عليها لأنها لم تلتزم بوعودها، وأدعوا بأن المواعيد القصيرة، وقلّة الأسعار التي تتعاقد عليها (ولمارت) مع المجهزين هي التي دفعت هؤلاء إلى خرق المعايير المحددة من أجل تلبية شروط العقد مع (ولمارت)، فكان أن ردت المحكمة دعواهم على سند من أن (ولمارت) لم تقدم وعداً تعاقدياً ملزماً تجاه العاملين<sup>(77)</sup>.

إلا أن هذا لا ينفى كل أثر قانوني لها، إذ يمكن أن يعد عدم التزام الشركة بما أعلنته في مدونات السلوك تضليلاً للمستهلك، مما يعطي لهذا الأخير الحق في مقاضاة الشركة

(72) Ibid, P.15.

(73) أدنوك، قواعد السلوك المهني، ص8. متاحة في موقع الشركة على الرابط الآتي: قواعد السلوك المهني - شركة بترول أبوظبي الوطنية (adnoc.ae)

(74) ماجد الفطيم، مدونة قواعد السلوك، ص8 وما بعدها. متاحة في موقع الشركة في الرابط الآتي: الامتثال بالأعمال و مدونة قواعد السلوك | ماجد الفطيم (majidalfuttaim.com)

(75) موقع سوق دبي المالي: المسؤولية الاجتماعية (dfm.ae)

(76) Min Yan, Op. Cit, P. 68.

(77) Doe I v. Wal-Mart Stores, Inc., 572 F.3d 677 (9th Cir. 2009). Court of Appeals for the Ninth Circuit. Available at: <https://www.courtlistener.com/opinion/1449613/doe-i-v-wal-mart-stores-inc/>

وفقاً لقوانين حماية المستهلك إذا توافرت شروط مسؤولية الشركة في هذه الحالة<sup>(78)</sup>. كما حصل في قضية (كاسكي) ضد (نايكي) الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتخلص وقائعها في أنّ شركة (نايكي) تعرضت في عام 1996 إلى انتقادات واسعة تتعلق بظروف العمل في المصانع التي تنتج فيها منتجاتها خارج الولايات المتحدة، بحيث وصل الأمر إلى حد التظاهر ضدها في العديد من الولايات الأمريكية، فما كان منها إلا أن نظمت حملة للدفاع عن الشركة وسمعتها.

وقد بينت حملة العلاقات العامة هذه أنّ ظروف العمل في مصانع (نايكي) عادلة، بل إنّها تدفع لموظفيها ضعف متوسط الأجور في الدول التي توجد فيها هذه المصانع، فضلاً عن منحهم وجبات طعام ورعاية صحية مجانية. وفي عام 1998 أصدر المدير التنفيذي للشركة بياناً رسمياً ألزم فيه الشركة بستة معايير جديدة تتضمن مراقبة المصانع، ومتطلبات الحد الأدنى لسن العمال، ومعايير السلامة البيئية، وبرامج تعليم العمال، والتوسع في برامجها الخاصة بالقروض الصغيرة، وشفافية أكبر لممارسات الشركة.

ومن أجل ضمان الالتزام بهذه المعايير أصدرت الشركة مدونة سلوك، وأعلنت أنّ مدونة السلوك تلك ستعلن في مكان بارز في مصانع (نايكي) ليكون العاملون على بيئة من حقوقهم. وكانت (نايكي) قد بدأت في عام 1997 بتقييم ذاتي لظروف العمل في مصانعها خارج الولايات المتحدة، وقد تضمن أحد التقارير المتعلقة بأحد المصانع في فيتنام بيانات تشير إلى أنّ المصنع ليس فيه ماء صالح للشرب، وتركز المواد الكيميائية السامة أعلى بـ 177 مرة من الحد المسموح به، وغالبية العمال يعملون ساعات عمل أطول من الحد المقرر، ويتعرضون للجزء إذا أخذوا إجازات لحضور مأم، و80% منهم لم يطلعوا على مدونة السلوك، بل إنّ بعضاً منهم لا يعرف شيئاً عن شركة نايكي. هذا التقرير تم تسريبه إلى صحيفة نيويورك تايمز التي قامت بنشره<sup>(79)</sup>. وعلى إثر ذلك، أقام شخص يدعى مارك كاسكي الدعوى على شركة (نايكي) على أساس أنّها أدلت بتصريحات غير صحيحة ومضللة، وأنّ هذه التصريحات تعتبر إعلانات مضللة بموجب قوانين حماية المستهلك. وبين أنّ غرض (نايكي) من التصريحات المتعلقة بمسؤوليتها المجتمعية هو الحفاظ على

(78) Min Yan and Daoning Zhang, From Corporate Responsibility to Corporate Accountability, Hastings Business Law Journal, Vol. 16., No.1, 2020, p. 53. Available at: [https://repository.uchastings.edu/hastings\\_business\\_law\\_journal/vol16/iss1/3](https://repository.uchastings.edu/hastings_business_law_journal/vol16/iss1/3);

Gerlinde Berger-Walliser, and Inara Scott, op. cit., p. 195.

(79) Kristen Bell DeTienne, Lee W. Lewis, The Pragmatic and Ethical Barriers to Corporate Social Responsibility Disclosure: The Nike Case, Journal of Business Ethics, Vol 60, No, 4, 2005, P.361-364. Available at:

The Pragmatic and Ethical Barriers to Corporate Social Responsibility Disclosure: The Nike Case on JSTOR 8/1/2021.

مستوى مبيعاتها وزيادتها، وعلى وجه الخصوص مخاطبة المستهلكين المعارضين للممارسات اللاإنسانية التي اتهمت الشركة بها.

فدفعت شركة (نايكي) بأنّ تصريحاتها المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لا تعد خطاباً تجارياً، وإنما خطاب سياسي لأنها صرحت به بصفقتها مشاركاً في نزاع حول آثار العولمة، ومثل هذا الأمر يعد مسألة عامة ولا تتعلق فقط بممارسات شركة نايكي، وإنما جميع الشركات متعددة الجنسية. والخطاب بهذه الصفة يخضع لقاعدة حرية التعبير، ويتمتع صاحبه بالحماية من المسؤولية. وقد ردت محكمة سان فرانسيسكو الدعوى وحكمت لصالح شركة (نايكي) مؤيدة دفعها، وكذلك فعلت محكمة استئناف كاليفورنيا.

إلا أنّ المحكمة العليا لكاليفورنيا اعتبرت تصريحات (نايكي) خطاباً تجارياً، وأسست ذلك على أنّ من أدلي به يعمل في مجال التجارة، وأنه موجه لمستهلك فعلي أو محتمل وأنه يتضمن تعبيراً عن حقائق ذات طبيعة تجارية. وأعدت القضية إلى محكمة سان فرانسيسكو للنظر فيما إذا كان مضللاً من عدمه<sup>(80)</sup>، وقد وجدت (نايكي) هذا الحكم مجحفاً، فطعنّت به أمام المحكمة الفدرالية العليا، التي بدورها أعادت القضية إلى محكمة سان فرانسيسكو تأسيساً على عدم اكتمال سجل الوقائع<sup>(81)</sup>، إلا أنّ القضية لم تستمر حيث تم التوصل إلى تسوية وافقت بمقتضاها شركة (نايكي) على التبرع بمبلغ مليون ونصف المليون دولار لإحدى المنظمات العمالية<sup>(82)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ قوانين حماية المستهلك لا تعد كافية، إذ إنّها تمنع الشركة من تضليل المستهلك، فلا تدلي بتصريحات مخالفة للحقيقة. ولكن لا أثر لها في إلزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية، فهي لا تلزم الشركة مثلاً بأن تنتج طعاماً عضوياً، أو مراعاة حقوق الإنسان، أو ترشيد استهلاك الطاقة<sup>(83)</sup>.

ومرة أخرى، لا يجد الفقه من سبيل لتدعيم التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية إلا بتدخل المشرع حتى في إطار القانون اللين. فالتنظيم الذاتي يمكن أن يتمتع بقوة الإلزام عن طريق تدخل المشرع لفرض جزاء غير مباشر، من خلال رصد جوائز أو علامات تميّز للشركات

(80) Kasky v. Nike, Inc., 45 P.3d 243, 248 (Cal. 2002). Available at: Kasky v. Nike, Inc. (2002) :: Supreme Court of California Decisions :: California Case Law :: California Law :: US Law :: Justia (last accessed 12/1/2021).

(81) Nike, Inc. v. Kasky, 539 U.S. 654 (2003). Available at: Nike, Inc. v. Kasky :: 539 U.S. 654 (2003) :: Justia US Supreme Court Center (last accessed 12/1/2021).

(82) Nike settles controversial First Amendment case, September 15, 2003. Nike settles controversial First Amendment case - The Reporters Committee for Freedom of the Press (rcfp.org).

(83) Gerlinde Berger-Walliser, and Inara Scott, Op. Cit., P. 202.

المسؤولة مجتمعياً<sup>(84)</sup>، وهي سياسة تبناها المشرع الإماراتي في قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018، إذ ينص القرار على وجود: «مؤشر سنوي للمسؤولية المجتمعية» يعدّه الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية<sup>(85)</sup> وفق معايير معيّنة، من ضمنها نسب المساهمات النقدية والعينية للشركات في مشاريع المسؤولية المجتمعية<sup>(86)</sup>، وتحسب بموجبها للشركات نقاط معيّنة تبيّن مدى التزامها. كما «يصدر الصندوق علامة وجوازاً للمسؤولية المجتمعية»، يمنح كل منها للشركات بعد إجراء عملية تقييم مؤسسي لها. وتعكس العلامة والجواز تميّز الشركة في مجال المسؤولية المجتمعية<sup>(87)</sup>.

يتضح مما تقدم أنّ التصدي لأوجه النقد التي طالت التنظيم الذاتي للمسؤولية المجتمعية انطلق من فكرة تدخل المشرع، وهذا المنطلق كان أساساً لتوجه حديث مفاده فرض المسؤولية المجتمعية على الشركات التجارية بشكل مباشر من قبل المشرع، وهو ما نبخته في المطلب الآتي.

## المطلب الثاني

### إلزام الشركات بالمسؤولية المجتمعية بموجب التشريع

يذهب جانب من رجال الفقه<sup>(88)</sup> إلى أنّ الاعتماد على الشركات لتنظيم مسؤوليتها المجتمعية قد لا يكون فعالاً، لأنّه غير مقترن بجزاء قانوني. والجزاء المجتمعي ليس مجدياً في جميع الحالات، فقد يكون للشركة مركز احتكاري أو أنّها تتمتع بقوة اقتصادية في السوق، فيقبل المستهلك على التعامل معها لجودة المنتج الذي تقدمه أو للسعر المنافس، ويرجع ذلك على مدى التزامها بالمسؤولية المجتمعية<sup>(89)</sup>. بناءً على ذلك، يذهب إلى ضرورة أن يتم تنظيم المسؤولية المجتمعية بنصوص قانونية تفرضها مباشرة.

(84) Gregory Jackson et al., OP. Cit., P.324.

(85) «وهو جهاز إداري اتحادي يلحق بالوزير، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري»، وفقاً للمادة (6) من القرار.

(86) المادة (16) من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

(87) المادة (17) من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

(88) Jingchen Zhao, Op. Cit., P. 3; Min Yan, Op. Cit., P. 69; Rado Bohinc, Op. Cit., P. 31; Beate Sja˚fjell, Op. Cit., P.122; Kevin Campbell and Douglas Vick, Op. Cit., P. 48.

(89) Min Yan, op. cit., pp. 68-69; Min Yan and Daoning Zhang, Op. Cit., PP. 47-48.

وهو ما تحققت منه الباحثة بعمل دراسة ميدانية قامت على استبانة وزعت على عيّنة عشوائية من المستهلكين في دولة الإمارات لاستطلاع توجهاتهم شملت 175 مستهلكاً. ففي الوقت الذي بيّن فيه 78.9% من المستطلع رأيهم بأنّ قرارهم بالتعامل مع شركة معيّنة يتأثر بمدى التزامها بالمسؤولية المجتمعية، فإنّ 56% منهم رجحوا التعامل مع شركة غير مسؤولة مجتمعياً، لكنها تقدم سلعا أو خدمات ذات جودة عالية.

وعلى الرغم من أن العديد من المسائل التي تنضوي تحت المسؤولية المجتمعية منظمة بنصوص تشريعية، كتلك المتعلقة بحماية البيئة وحماية المستهلك وحماية حقوق العاملين والمستثمرين، إلا أن الهدف من المسؤولية المجتمعية يتجاوز هذه النصوص. فحتى تعد الشركة مسؤولة مجتمعياً يتعين عليها أن تقوم بما يفوق مجرد الامتثال للقانون، فتقوم بتصرف إيجابي لا يلزمها القانون به كتوفير تدريب وتطوير مستمرين للعاملين فيها، ومنحهم فرص التقدم والترقية، وتمتنع عن تصرف يضر بالمجتمع، حتى وإن كان هذا التصرف لا يشكل خرقاً لقاعدة قانونية معينة، مثل استخدام الموارد الطبيعية استخداماً عادلاً، وتخصيص جزء من مواردها لزيادة المساحات الخضراء، أو لحل مشكلات مجتمعية معينة<sup>(90)</sup>، وهو ما يستلزم سندا قانونياً يتيح لأصحاب المصالح مساءلة الشركة في مثل هذه الأحوال<sup>(91)</sup>.

ومن القوانين التي أخذت بهذا الاتجاه الاتحاد الأوروبي في استراتيجيته بشأن المسؤولية المجتمعية لعام 2011. فقد أوضحت المفوضية الأوروبية في رسالتها للبرلمان الأوروبي أن: «اتخاذ» تدابير تنظيمية معينة من شأنها خلق بيئة ملائمة للمشروعات التي تفي طوعاً بمسؤوليتها المجتمعية». وذكرت في تقييمها لتأثير سياسة الاتحاد الأوروبي السابقة على المسؤولية المجتمعية للشركات بأنه لا يزال هناك الكثير من التحديات، حيث لم تلتزم جميع الشركات في الاتحاد الأوروبي بوضع استراتيجية تنضوي على مراعاة المسؤولية المجتمعية، كما لم تعمل جميع دول الاتحاد الأوروبي على وضع سياسة وطنية لتعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات. ومن بين العوامل التي أكدت عليها المفوضية لمواجهة هذه التحديات ضرورة الاعتراف بالدور الذي يؤديه التنظيم القانوني التكميلي في خلق بيئة ملائمة لتلبية متطلبات المسؤولية المجتمعية<sup>(92)</sup>. وقد عدت استراتيجية

(90) Janet E. Kerr, Op. Cit., P. 857.

مركز مراس للاستشارات الإدارية، تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، 2010، ص 21.

من ذلك على سبيل المثال ما يشير إليه التقرير السنوي لسوق دبي المالي لعام 2019، من مساهمة الشركة في «تطوير نظام بيئي مستدام من خلال تقنيات تدوير الورق، وإلى زيادة الوعي حول النفايات الورقية وأثرها البيئي السلبي»، كما يشير التقرير إلى إنجازات الشركة في مجال ترشيد الطاقة وترشيد استهلاك الماء، ص 15. التقرير متاح على موقع السوق الإلكتروني في الرابط الآتي: [dfm.ae](https://www.dfm.ae) المسؤولية الاجتماعية

(91) Min Yan and Daoning Zhang, op. cit., p. 48.

(92) European Commission: Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions: A Renewed EU Strategy 2011–14 for Corporate Social Responsibility, Brussels 2011 COM (2011), 681 final. Available at: <https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/ae5ada03-0dc3-48f8-9a32-0460e65ba7ed/language-en>.

المفوضية الأوروبية لعام 2011 حجر الأساس في تنظيم المسؤولية المجتمعية في الاتحاد الأوروبي<sup>(93)</sup>. وعلى إثر ذلك صدر توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2014/95/EU (توجيه الإفصاح غير المالي)، على النحو الذي سيأتي لاحقاً.

والفهاء من أنصار هذا التكييف يرون أن الأخذ به يستلزم إحداث تغيير في النظرة إلى بعض المفاهيم المستقرة، ومنها مبدأ الفصل التام بين شخصية الشركة وشخصية الشريك. فاعتبار الشركة كياناً قانونياً مستقلاً ولاسيما في الشركات التي تكون فيها مسؤولية الشريك محدودة، كما هو الحال في شركات الأموال، يؤدي إلى نتيجة مفادها أن الشريك يتمتع وحده بالأرباح في حين لا يسأل عن خسائر الشركة إلا في حدود حصته. ويترتب على ذلك أن من سوى الشريك من أصحاب المصالح يتحملون عبء خسارة الشركة، فالخسارة على هذا النحو تكون مجتمعية. فالمراد دائن الشركة معرض لخسارة حقه، والحكومة قد تخسر الضريبة المستحقة، ويخسر المستهلك المنتج الذي دفع ثمنه، والعاملون في الشركة يخسرون مستحقاتهم تجاهها. ويقتضي منطق التوازن بين المصالح أن تكون لهم مقابل تحمل الخسارة بعض الحقوق في مواجهة الشركة<sup>(94)</sup>.

والحل بحسب أنصار هذا الاتجاه هو تدخل المشرع لتنظيم مسؤولية الشركات تجاه المجتمع. وأهم الصيغ التي يمكن أن يتخذها التنظيم القانوني المتصور تتمثل بالآتي:

### 1- مساءلة إدارة الشركة:

بحسب القواعد العامة يسأل من يتولى إدارة الشركة عن تصرفاته في مواجهة الشركة، حيث يلتزم بأن يبذل عناية الرجل الحريص في إدارة شؤون الشركة، و«أن يحافظ على حقوقها»، و«عليه أن يقوم بجميع التصرفات التي تتفق مع غرض الشركة»<sup>(95)</sup>. وبحسب الأصل، فإن مسؤولية المدير عن إدارة الشركة تقوم في مواجهة الشركة باعتبارها شخصاً اعتبارياً، إلا أن هذا لا يمنع من مساءلة المدير من قبل أطراف متعددة ممن تدخل الشركة في علاقات قانونية معهم، كدائني الشركة والعاملين فيها، فضلاً عن كل مساهم أو شريك بصفة فردية في حال ارتكاب المدير خطأً سبب ضرراً لأحد هؤلاء<sup>(96)</sup>. وهذه

(93) Kletia NOTI, et al., Corporate social responsibility (CSR) and its implementation into EU Company law, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs Directorate-General for Internal Policies PE 658.541 -November 2020, P, 21. Available at: Corporate social responsibility (CSR) and its implementation into EU Company law - Publications Office of the EU (europa.eu) 9/2/2021.

(94) Jingchen Zhao, Op. Cit., P. 12.

(95) المادة (22) من قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 2 لسنة 2015.

(96) المواد (51) و(84) و(162) من قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 2 لسنة 2015.

المساءلة تقوم في حال مخالفة الالتزامات القانونية، فهل يمكن مساءلة إدارة الشركة عن عدم الالتزام بالمسؤولية المجتمعية؟

تتجه بعض التشريعات نحو توسيع التزامات مدير الشركة لتشمل تحقيق مصلحة أصحاب المصالح، من ذلك على سبيل المثال نص المادة (172) من قانون الشركات الإنجليزي لعام 2006<sup>(97)</sup> الذي ينص على أنّ من بين واجبات المدير أن: «يتصرف، بالطريقة التي يقدر -بحسن نية- أنّها على الأرجح سوف تعزز نجاح الشركة لمصلحة أعضائها ككل، وفي قيامه بذلك يأخذ بنظر الاعتبار، من بين أمور أخرى: أ- الآثار المحتملة لأي قرار على المدى الطويل. ب- مصلحة عاملي الشركة. ج- الحاجة لرعاية علاقات الشركة التجارية مع الموردين والمستهلكين وغيرهم. د- تأثير نشاط الشركة على المجتمع والبيئة...».

فتعزيز نجاح الشركة لا يقاس فقط بالأرباح التي يتم تحقيقها على المدى القصير، إنّما بمراعاة مصلحة الشركة وما تحققه على المدى الطويل. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا ببناء علاقات متينة مع مجمل أصحاب المصالح كالعاملين والموردين والمستهلكين والمجتمع بشكل عام، وهو ما أشار إليه القانون الإنجليزي صراحة. وهذا المبدأ الذي يشار إليه بـ «مبدأ قيمة المساهمين المستنيرة» يعده الفقه مثلاً على تقنين المشرع لالتزام إدارة الشركة بمراعاة التنمية المستدامة في القرارات التي تتخذها<sup>(98)</sup>.

إلا أنّ هذا التوجه التشريعي بحسب رأي الفقه لا يعد كافياً، فهو لا يتضمن التزاماً محدداً ومباشراً على عاتق الشركة تجاه المجتمع. والمصلحة الرئيسية التي على المدير مراعاتها لاتزال مصلحة الشركة والمساهمين<sup>(99)</sup>. فأصحاب المصالح لا يستطيعون التدخل في قرارات الشركة الداخلية، وتبقى القوة المحركة للشركة هي المساهمون وهدفهم الأول هو الربح. ويبقى أصحاب المصلحة مفتقرين إلى حق إقامة الدعوى على إدارة الشركة بموجب النص المذكور، لأنه لا يتضمن أي التزام تجاههم صراحة<sup>(100)</sup>.

(97) القانون متاح وفقاً لآخر التعديلات في الموقع الرسمي الآتي:

<https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2006/46/part/15/chapter/4A>

(98) Jingchen Zhao, op. cit., p. 16. Kevin Campbell and Douglas Vick, op. cit., p. 3; Min Yan, op. cit., p. 65; David Millon, 'Enlightened Shareholder Value, Social Responsibility, and the Redefinition of Corporate Purpose without Law', Washington & Lee Public Legal Studies Research Paper Series Working Paper June 16, 2010, p.1. Available at: <http://www.csringreece.gr/files/research/CSR-1289998724.pdf>.

(99) Rado Bohinc, Op. Cit., PP. 35-36.

(100) Jingchen Zhao, Op. Cit., PP. 16-17.

وفي الوقت الذي تبنى فيه المشرع الإماراتي فكرة أن المسؤولية المجتمعية تتركز بشكل رئيسي في التبرعات والمساهمات النقدية والعينية لتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية<sup>(101)</sup>، فإنه لم يغفل الصورة الأوسع للمسؤولية المجتمعية، إذ ينظم القانون الإماراتي وفي إطار قواعد الحوكمة مسؤولية الشركة وإدارتها تجاه أصحاب المصالح<sup>(102)</sup>. وعلى الرغم من أن غالب النصوص التي تنظم هذه المسؤولية تتعلق بالالتزامات القانونية التقليدية للشركة، إلا أنها تتضمن أيضاً جوانب مهمة في المسؤولية المجتمعية، من ذلك ما تنص عليه الفقرة العاشرة من المادة (14) من دليل حوكمة الشركات التي تنظم التزامات مجلس الإدارة وفي إطار التزامه بوضع «سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح»، حيث أوجبت أن تغطي هذه السياسة على وجه الخصوص «سياسة الشركة تجاه المجتمع المحلي والبيئة». وكذلك ما تنص عليه الفقرة الرابعة من المادة (52) بأن تشمل سياسة تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح «معاملة موظفي الشركة وفق مبادئ العدالة والإنصاف ودون تمييز».

ويلاحظ على هذه النصوص - وفق رأي الباحثة - أنها تتضمن خطأً بين التزامات الشركة القانونية تجاه أصحاب المصالح وبين المسؤولية المجتمعية، لاسيما وأن دليل الحوكمة خصص مادة مستقلة هي المادة (81) منه للمسؤولية المجتمعية، والحال أن هناك فرقاً مهماً بينهما. فالالتزامات القانونية محددة كالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بأصحاب المصالح، أما ما يدخل في نطاق سياسة الشركة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية فهي أقرب إلى القانون اللين - على النحو المبين سابقاً - لافتقارها إلى التحديد ولعدم وضع المشرع معايير موضوعية معينة لهذه السياسة. فضلاً عما تقدم من أن دليل الحوكمة المشار إليه يسري بشأن شركات المساهمة العامة<sup>(103)</sup>.

## 2- إفصاح الشركة عن مدى التزامها بالمسؤولية المجتمعية:

يتضمن مفهوم حوكمة الشركات مجمل القواعد والضوابط التي توجه سلوك الشركة وإدارتها<sup>(104)</sup>. إن تنظيم المسؤولية المجتمعية في إطار قواعد حوكمة الشركات يعكس

(101) المادة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

(102) المادة (2) والفقرتان الأولى والثالثة من المادة (13) والفقرة العاشرة من المادة (14) وأيضاً المادة (52) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل الحوكمة.

(103) وفقاً للمادة السادسة من قانون الشركات التجارية: «يصدر وزير الاقتصاد القرار المنظم للحوكمة بالنسبة للشركات فيما عدا شركات المساهمة العامة»، بحسب تعديلها بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 26 لسنة 2020.

(104) المادة الأولى من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل الحوكمة.

تطوراً لمفهوم الحوكمة، وأهم جوانب هذا التنظيم استخدام مبدأ الإفصاح ليكون وسيلة قانونية لفرض الالتزام بالمسؤولية المجتمعية على الشركة، وبأن تلتزم بتقديم تقرير عن التزامها بالمسؤولية المجتمعية، فلا يقتصر الإفصاح على تقديم بيانات مالية<sup>(105)</sup>، بل تتسع أهدافه لتشمل «تقديم صورة متكاملة عن أنشطة الشركة التشغيلية والمالية والمجتمعية، والأنشطة المستدامة»<sup>(106)</sup>.

وقد أخذ بهذه الآلية توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2014/95/EU الصادر في 22 أكتوبر 2014<sup>(107)</sup>، الخاص بالإفصاح عن المعلومات غير المالية، حيث تلزم المادة (a19) منه الشركات الكبيرة التي يعمل فيها أكثر من 500 عامل بأن تضمّن تقرير الإدارة بيانات غير مالية تخص بحد أدنى مسائل البيئة والمجتمع وشؤون العمال، واحترام حقوق الإنسان، ومسائل محاربة الفساد والرشوة، إلى الحد الضروري لفهم مستوى إنجاز الشركة وتطورها، ومستوى أنشطتها ومدى تأثيرها. وذكر التوجيه في ديباجته أنّ الإفصاح عن البيانات غير المالية وسيلة لقياس وإدارة ومراقبة أداء الشركات، وأثره على المجتمع من أجل تلبية حاجات المستثمرين وأصحاب المصالح، فضلاً عن تزويد المستهلكين بمعلومات يسهل الوصول إليها عن أثر النشاط التجاري على المجتمع<sup>(108)</sup>.

وقد ألزم التوجيه مفوضية الاتحاد الأوروبي بأن تصدر مبادئ استرشادية غير ملزمة تستأنس بها الشركات في تنفيذها للالتزام بالإفصاح. وقد أصدرت المفوضية هذه الإرشادات بشأن الإفصاح غير المالي في عام 2017<sup>(109)</sup>، كما أصدرت في عام 2019 مبادئ إرشادية أخرى بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ<sup>(110)</sup>. وقد تعرض التوجيه الأوروبي المشار إليه للنقد، لكونه يسري فقط على الشركات الكبيرة

(105) انظر على سبيل المثال: قرار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم 3 لسنة 2000 في شأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية الذي يقتصر الإفصاح فيه على البيانات المالية.

(106) تعريف الإفصاح المتكامل، المادة الأولى من من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة شركات المساهمة العامة.

(107) EU Directive 2014/95/EU on Disclosure of Non-Financial and Diversity Information by Certain Large Undertakings and Groups, available at:

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32014L0095>

(108) الفقرة الثالثة من ديباجة توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 2014/95/EU.

(109) Communication from the Commission, Guidelines on non-financial reporting (methodology for reporting non-financial information) C/2017/4234, OJ C 215, 5.7.2017. Available at: C(2017)4234/F1 - EN (europa.eu) 9/2/2021.

(110) Communication from the Commission - Guidelines on non-financial reporting: Supplement on reporting climate-related information, C/2019/4490, OJ C 209, 20.6.2019. Available at: Communication from the Commission - Guidelines on non-financial reporting: Supplement on reporting climate-related information (europa.eu) 9/2/2021.

دون الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين أنّ نشاط هذه الأخيرة يشكل جزءاً مهماً من النشاط التجاري في الاتحاد الأوروبي، والالتزام بالمسؤولية المجتمعية لا ينبغي أن يقتصر على شركات معيّنة دون أخرى<sup>(111)</sup>. لذا أعلنت المفوضية في ديسمبر من عام 2019 على أنّها ستعمل على إعادة النظر في التوجيه<sup>(112)</sup>.

كما أخذ بهذه الآلية أيضاً قانون الشركات الإنجليزي لعام 2006، حيث يلزم الشركات بأن تقدم في نهاية السنة المالية «تقريراً استراتيجياً»، و«تقرير المديرين». وبموجب الفقرة الرابعة من المادة (414/C) يجب أن يتضمن التقرير الاستراتيجي «...إلى الحد الضروري لفهم تطور وأداء ووضع نشاط الشركة، بـ... تحليلاً باستخدام مؤشرات الأداء يتضمن معلومات تتعلق بالبيئة وشؤون العمال». فإذا كانت الشركة مدرجة فإنّ الفقرة السابعة من المادة (414/C) توجب أن يتضمن التقرير الاستراتيجي فضلاً عما تقدم معلومات تخص مسائل حقوق الإنسان والمجتمع، من ضمنها معلومات عن سياسات الشركة المتعلقة بهذه المسائل وبيان مدى فاعليتها. وإذا لم يتضمن التقرير معلومات عن أي من المسائل المشار إليها، فيجب أن يذكر أي من هذه المعلومات لم يتضمنها». ومع ذلك فإنّ المادة المشار إليها تبين في الفقرة الأولى منها أنّ الغرض من تقديم التقرير الاستراتيجي هو «لإعلام أعضاء الشركة ومساعدتهم في تقييم أداء مديري الشركة لواجباتهم بموجب المادة (172) (واجب تعزيز نجاح الشركة)»، وهو ما جعلها محلاً للنقد من قبل الفقه، فالتقرير الاستراتيجي يُقدّم للشركاء أو المساهمين من أجل تقييم عمل المدير وليس لأصحاب المصالح، مما ينفي قدرة الأخيرين على مساءلة الشركة أو مديريها في حال إخلالها بمسؤوليتها الاجتماعية<sup>(113)</sup>.

ولتجاوز موضع النقد يقترح رجال الفقه أن تقدم المعلومات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية لكل من المساهمين وأصحاب المصالح، وفق آلية ثنائية تسمح بتبادل المعلومات بينهم وبين الشركة<sup>(114)</sup>، وهذا ما تؤكدّه أيضاً معايير المبادرة العالمية للتقارير التي أصدرها مجلس معايير الاستدامة العالمية GSSB، حيث تؤكد على ضرورة إشراك أصحاب

(111) Interreg Europe, A Roadmap for Integrating Corporate Social Responsibility into EU Member States and Business Practises, 2020, available at: <https://www.interregeurope.eu/road-csr/> (last accessed 10/2/2021).

(112) Communication From the Commission To The European Parliament, The European Green Deal, COM/2019/640 final. Available at: EUR-Lex - 52019DC0640 - EN - EUR-Lex (europa.eu) (last accessed 10/2/2021).

تجدر الإشارة إلى أنّ التعديل أو أي توجيه جديد لم يصدر حتى تاريخ كتابة البحث.

(113) Min Yan, Op. Cit., P. 65.

(114) Jingchen Zhao, Op. Cit., P. 21.

المصالح في عملية الإفصاح، ومثل هذه المشاركة تعزز مساءلة الشركة أمام أصحاب المصالح، وتحقق مصداقية التقارير التي تصدرها<sup>(115)</sup>. وتتخذ مشاركة أصحاب المصالح صيغاً عدة، كالاستبانات واستطلاعات الرأي، وعقد منتديات وورش عمل، أو مقابلات تجريها الشركة مع أصحاب المصالح أو ممثليهم. ومع ذلك فإن هذه المشاركة لا تعدو كونها استشارة غير ملزمة للشركة، ولا تعني أن يكون لأصحاب المصالح سلطة التدخل في عملية صنع القرار، أو إلزام الشركة بالعمل وفق المعلومات التي حصلت عليها من أصحاب المصالح<sup>(116)</sup>.

وقد تبني المشرع الإماراتي هذه الآلية القانونية، إذ تلزم المادة الرابعة عشرة من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 الشركة: «قبل تجديد ترخيصها السنوي لدى الجهة المعنية الإفصاح من خلال المنصة عن مساهمتها أو عدم مساهمتها في المسؤولية المجتمعية عن الفترة السابقة لتاريخ التجديد، وفي حال وجود مساهمات فيتعين أن يكون الإفصاح مشتملاً على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بنوع وحجم المساهمة، والجهة أو الجهات المستفيدة من المساهمة». والمنصة المشار إليها معرّفة في القرار بكونها منصة ذكية ينشؤها «الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية» تدرج فيها الشركات والجهات المستفيدة، و«تهدف إلى تنظيم وتنسيق عمل المسؤولية المجتمعية على مستوى الدولة، ويتم من خلالها تقديم المساهمات الاختيارية من قبل الشركات والمنشآت إلى مشاريع وبرامج مدرجة في المنصة...»<sup>(117)</sup>.

إن فكرة تحديد جهة إدارية معيّنة تتولى الإشراف على نشاط الشركات المتعلق بالمسؤولية المجتمعية يتضمن جوانب إيجابية عدّة، فالمنصة المشار إليها تعد مرجعاً لتوثيق وتنسيق جهود المسؤولية المجتمعية، وتعد «قاعدة بيانات شاملة»<sup>(118)</sup> تعكس واقع المسؤولية المجتمعية في الدولة<sup>(119)</sup>، إلا أن الإفصاح الذي يتم من خلالها محدد بالحدود التي وضعها قانون الشركات التجارية وقرار مجلس الوزراء للمسؤولية المجتمعية واعتبارها مرادفاً للتبرعات والمساهمات الخيرية. ويمكن أن تكون وسيلة للتحقق من مدى تقيّد الشركة بالضوابط التي

(115) معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)101: الأساسيات 2016، ص 8. متاحة على الرابط:

GRI Standards Arabic Translations (globalreporting.org)

(116) Jane Fiona Cumming, “Engaging Stakeholders in Corporate Accountability Programmes: A Cross-Sectoral Analysis of UK and Transnational Experience,” Business Ethics: A European Review, Vol. 10, No. 1, 2001, p. 49.

(117) المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

(118) المادة (11) من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

(119) انظر موقع المنصة في الرابط الآتي: المسؤولية المجتمعية للشركات (csruae.ae)

وضعها القانون ولاسيما ما يتعلق بعدم تجاوز مساهماتها نسبة 2% من متوسط الأرباح الصافية للشركة، وضمان توجيهها لمشاريع مجتمعية وفق الأولويات التنموية في الدولة.

أما الرؤية الأوسع للإفصاح، الذي يشمل علاقة الشركة بمجمل أصحاب المصالح، فقد تضمنها دليل حوكمة شركات المساهمة العامة، حيث نظم الدليل أحكام الإفصاح المتكامل، ونص على أنّ الغرض الرئيس له تقديم صورة متكاملة عن أنشطة الشركة ومن بينها الأنشطة المجتمعية<sup>(120)</sup>. ومع ذلك يُلاحظ أنّ أحكام الإفصاح المتكامل تركز على الأمور المالية والتشغيلية التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق القيمة والإبقاء عليها، دون الإشارة إلى الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية<sup>(121)</sup>، إلا أنّ دليل الحوكمة عاد وتدارك ذلك، حيث أشار في المادة (81) منه إلى أنّ برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية التي يضعها مجلس الإدارة تشمل إفصاح الشركة عن أهداف المسؤولية المجتمعية لموظفيها، «والإفصاح عن خطة تحقيق المسؤولية المجتمعية في التقارير الدورية عن أنشطة الشركة».

إنّ الإفصاح الإلزامي عن المسؤولية المجتمعية على الرغم من كونه أحد مبادئ الحوكمة المهمة، إلا أنّه لا يتضمن التزاماً موضوعياً على عاتق الشركة بأن تكون لها مساهمات مجتمعية. فهذه الأخيرة تترك لسלטها التقديرية<sup>(122)</sup>. ولكن هذا لا ينفي أهمية الإلزام بتقديم هذه البيانات، حيث يترتب على ذلك ردود أفعال معينة، يطلق عليها بعض من رجال الفقه «دورة الفعل»، إذ يترتب على الإفصاح عن البيانات تغير في سلوك متلقيها من أصحاب المصالح كزيادة إقبال المستهلكين على التعامل مع الشركة، أو على النقيض من ذلك العزوف عنها والتوجه نحو التعامل مع منافس لها، وهو ما يدفع الشركة إلى تعديل استراتيجيتها وتحسين أدائها للتفوق على المنافسين، الأمر الذي يجعل الإفصاح مجدداً وفعالاً<sup>(123)</sup>.

بخلاف ما إذا كان الإفصاح طوعياً، فإنّ الشركة قد لا تقبل على تقديم البيانات خشية أن تسبب هذه البيانات رد فعل سلبياً من أصحاب المصالح، حتى وإن كان أداء الشركة في المجال المفصّح عنه أعلى من متوسط الأداء في الشركات المماثلة، إذ لا تتوافر

(120) تعريف الإفصاح المتكامل، المادة الأولى من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل الحوكمة.

(121) المادة (76) من قرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل الحوكمة.

(122) Gregory Jackson, et al., OP. Cit, P. 6.

(123) Archon Fung, et al., "The Political Economy of Transparency: What Makes Disclosure Effective?" Harvard University, Ash Institute for Democratic Governance and Innovation, Working Paper OP-03-04, 2004, P. 9. Available at: [https://ash.harvard.edu/files/political\\_econ\\_transparency.pdf](https://ash.harvard.edu/files/political_econ_transparency.pdf).

لأصحاب المصالح بيانات عن جميع الشركات المنافسة بالنظر لكون الإفصاح طوعياً. أما إذا كانت الإفصاح إلزامياً، فإن الشركة تنتفع من الإدلاء بالبيانات، فجميع الشركات ملزمة بالإفصاح، ويمكن لأصحاب المصالح أن يقارنوا البيانات المفصح عنها، وتحديد درجة التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية وفقاً لذلك دون تحملهم عبء وكلفة جمع هذه البيانات بأنفسهم<sup>(124)</sup>.

وبذلك فإن الإفصاح الإلزامي يشجع الشركة على اتباع سياسات المسؤولية المجتمعية، فهذه الأخيرة تمنح الشركة قوة تنافسية وتحسن سمعتها. وفي الوقت نفسه يتيح لإدارتها الاطلاع المستمر على أثر نشاطها على المجتمع، ويدفعها لتبني معايير أعلى بشأن مسؤوليتها المجتمعية، بما يشير إلى التقدم المستمر الذي تحققه في هذا المجال<sup>(125)</sup>.

### 3- فرض التزام قانوني موضوعي على الشركة:

إن محاولة تجاوز فكرة التطوع في المسؤولية المجتمعية إلى إلزام الشركة بها قد يتطلب النص صراحة على ذلك. لذا فإن من الفقهاء<sup>(126)</sup> من يذهب إلى وجوب أن يتدخل القانون بشكل أكثر وضوحاً لفرض المسؤولية المجتمعية على الشركات، لأن من الصعب إلزام الشركة بأن تقدم ما يزيد على ما يلزمها القانون به<sup>(127)</sup>. ويتحقق ذلك من خلال فرض التزامات موضوعية بهذا الشأن، وقد نحت بعض التشريعات هذا المنحى، وبصيغ مختلفة.

فمن التشريعات من يحدد نسبة معينة من الربح يلزم الشركة بتخصيصها لمشروعات المسؤولية المجتمعية، كما هو الحال في قانون الشركات الهندي الذي يحدد هذه النسبة بـ 2% من أرباح الشركة<sup>(128)</sup>، مع إعطاء إدارة الشركة سلطة تقديرية بشأن المشروعات التي يتم تمويلها من المبلغ المقتطع. ومثل هذا الحل يضمن الحد الأدنى المشترك بين الشركات للمساهمة المجتمعية<sup>(129)</sup>. كما أنه يضع معياراً واضحاً بشأن ما ينبغي على الشركة أدائه من أفعال تتعلق بالمسؤولية المجتمعية<sup>(130)</sup>، بخلاف ما تضعه الشركة من لوائح داخلية،

(124) David Hess, Social Reporting and New Governance Regulation: The Prospects of Achieving Corporate Accountability through Transparency, Business Ethics Quarterly, Volume 17, Issue 3, 2007, P.463,468.

(125) David Hess, Op. Cit., P. 464; Christine Parker, Op. Cit., P. 233.

(126) Jingchen Zhao, Op. Cit., PP. 29-30.

(127) Min Yan and Daoning Zhang, Op. Cit, P. 62.

(128) من التشريعات التي أخذت بهذا التوجه القانون الموريشيوسي بموجب المادة (21 / د) من قانون ضريبة الدخل لعام 2009، وقانون الشركات الهندي لعام 2013 بموجب المادة (135) منه.

(129) Min Yan, Op. Cit., P. 72.

(130) Jingchen Zhao, Op. Cit., P. 26.

فهي تفتقر إلى الوضوح والتحديد أحياناً، ولا تتمتع بقوة الإلزام وليست موحدة بين الشركات. إلا أن هذا النهج لم يسلم من النقد، حيث يشير الفقه إلى ضرورة وضع آلية للرقابة لتقييم مدى استجابة الشركة لهذا المتطلب القانوني، وإلزام الشركة بتبرير عدم استيفائها متطلبات المسؤولية المجتمعية في حال تعثرها في ذلك، على أن يتم تقييم هذه المبررات أيضاً تحت طائلة المسؤولية<sup>(131)</sup>.

وإذا كان النهج المشار إليه يتناول مساهمة الشركة مساهمة مالية إيجابية في مشروعات المسؤولية المجتمعية، فإن تشريعات أخرى اتخذت نهجاً مختلفاً بالتركيز على درء الأثر السلبي لنشاط الشركة على المجتمع، فالمرجع الفرنسي على سبيل المثال سنّ في العام 2017 قانوناً يفرض على الشركات الأم بأن تضع ما أسماه خطة اليقظة تتعلق بمراقبة تطبيق حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بالبيئة، وهو التزام مفروض على كل شركة أم مركزها الرئيس في فرنسا، يعمل لديها أو لدى إحدى الشركات التابعة لها بشكل مباشر أو غير مباشر خمسة آلاف عامل أو أكثر، وكذلك الشركات الأم، سواء وجد مركزها الرئيس في فرنسا أو خارجها التي يعمل لديها ولدى شركاتها التابعة بشكل مباشر أو غير مباشر عشرة آلاف عامل. ويتحدد مضمون الالتزام بأن تضع الشركات المذكورة وتنفذ خطة يقظة فعّالة، «تتضمن إجراءات يقظة معقولة لتحديد المخاطر، ومنع الانتهاكات الجدية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والصحة وسلامة الأشخاص والبيئة، الناتجة عن أنشطة الشركة وأنشطة الشركات التي تسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك أنشطة المتعاقدين الثانويين والمجهزين، الذين ترتبط معهم الشركة بعلاقة تجارية، وترتبط الأنشطة المذكورة بتلك العلاقة»<sup>(132)</sup>.

وأشار القانون إلى أن الخطة المذكورة يمكن أن يتم وضعها بالتعاون مع أصحاب المصالح في الشركة. وتتضمن الخطة التدابير الآتية: 1- وضع خارطة للمخاطر من أجل تعريفها وتحليلها وبيان أولويتها. 2- إجراءات للتقييم المنتظم لوضع الشركات التابعة والمقاولين الثانويين والمجهزين ممن ترتبط معهم الشركة بعلاقة راسخة فيما يتعلق بخارطة المخاطر. 3- اتخاذ إجراءات مناسبة لتخفيف المخاطر أو لمنع الانتهاكات الجدية. 4- وضع آلية للتنبيه وجمع التقارير بشأن المخاطر الموجودة، أو التي يتم

(131) Ibid, P. 30.

(132) المادة الأولى من القانون رقم 399 لسنة 2017 الصادر في 27 مارس 2017. 2017-399 of March 27, 2017 on the duty of vigilance of parent companies and order-giving companies, Available at: LOI n° 2017-399 du 27 mars 2017 relative au devoir de vigilance des sociétés mères et des entreprises donneuses d'ordre (1) - Légifrance (legifrance.gouv.fr).

إدراكها بالتشاور مع المنظمات النقابية التي تمثل ذلك المجتمع 5- آلية مراقبة التدابير المنفذة وتقييم فعاليتها»<sup>(133)</sup>.

وينضوي القانون المذكور على عنصر الإيجار، وذلك في جانبين؛ أولهما: أنه يمكن لكل ذي مصلحة أن يطلب من المحكمة الفرنسية المختصة أن تصدر أمراً قضائياً بإلزام الشركة بالامتثال، بعد توجيه إشعار رسمي لها، ومرور ثلاثة أشهر دون أن تلتزم بما فرضه القانون بشأن خطة اليقظة<sup>(134)</sup>. ويتمثل الجانب الثاني في حق كل ذي مصلحة بأن يطالب بالتعويض عن الضرر الذي لحق به، والذي كان يمكن تفاديه بالالتزام بما ورد في قانون خطة اليقظة<sup>(135)</sup>. ويحيل القانون المذكور بشأن شروط المسؤولية إلى أحكام القانون المدني<sup>(136)</sup>، وهي مسؤولية قائمة على الخطأ. ومع ذلك لا يخل تطبيق الأحكام المذكورة، وفقاً لما يذهب إليه الفقه<sup>(137)</sup>، من صعوبات عملية. فإثبات المتضرر خطأ الشركة، وعدم امتثالها لخطة اليقظة بأي من مفاصلها لا يعد أمراً يسيراً، فكل الوثائق الخاصة بتلك الخطة والأدلة المطلوبة في حيازة الشركة. كما أنه ليس من اليسير إثبات العلاقة السببية بين عدم امتثال الشركة لمتطلبات وضع وتنفيذ خطة اليقظة والضرر الذي لحق المدعي، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بشركة تابعة أو متعاقد ثانوي.

وقد تضمن التشريع الإماراتي بدوره حكماً يفرض إلزاماً موضوعياً على الشركات بالمساهمة في المسؤولية المجتمعية، حيث ألزم جميع الشركات التجارية في الدولة وفروع الشركات الأجنبية التي تزاوّل نشاطها داخل الدولة، وكذلك الشركات المملوكة بالكامل للحكومة الاتحادية أو المحلية أو تمتلك فيها نسبة من أسهمها، بأن تكون مدرجة في المنصة الذكية للمسؤولية المجتمعية<sup>(138)</sup>. ويتعين عليها من أجل الإدراج أن تسدد مبلغ ألف وخمسمائة درهم سنوياً، يتم استيفاءه لصالح الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية عند قيد الشركة، أو تجديد قيد الشركة لدى الجهة المختصة في الدولة.

(133) المادة الأولى من القانون رقم 399 لسنة 2017 الصادر في 27 مارس 2017.

(134) المادة (4-102-225 L.) من قانون التجارة الفرنسي بموجب المادة الأولى من القانون رقم 399 لسنة 2017 الصادر في 27 مارس 2017.

(135) المادة (5-102-225 L.) من قانون التجارة الفرنسي بموجب المادة الثانية من القانون رقم 399 لسنة 2017 الصادر في 27 مارس 2017.

(136) المادتان (1240 و1241) من القانون المدني الفرنسي.

(137) Nicolas Bueno and Claire Bright, Implementing human rights due diligence through corporate civil liability. *International Comparative Law Quarterly*, Vol.69, Issue 4, 2020, P. 803.

(138) الفقرة الأولى من المادة (12) من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

ويعد هذا المبلغ جزءاً من المساهمة في المسؤولية المجتمعية في الدولة<sup>(139)</sup>. وهذا الحكم يبدو لأول وهلة متعارضاً مع المبادئ التوجيهية التي وردت في قرار مجلس الوزراء في شأن المسؤولية المجتمعية، حيث تقضي بأن هذه المسؤولية «تستند إلى أسس اختيارية بحتة»<sup>(140)</sup>، إلا أن المبلغ المذكور لا يقدم لتمويل مشروعات التنمية المجتمعية بشكل مباشر، وإن كان ذلك لا يمنع من أن يستخدم الصندوق هذا المبلغ للقيام بمبادرات أو حملات للمسؤولية المجتمعية. ويعد مثل هذا الحكم بحسب رأي الباحثة موقفاً محموداً من المشرع الذي أراد أن تساهم جميع الشركات التجارية بحد أدنى وإن كان يسيراً في المسؤولية المجتمعية في الدولة، دون أن يقوِّض أساسها القائم على الطوعية فيما يزيد على ذلك.

(139) الفقرة الأولى من المادة (22) من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

(140) الفقرة الأولى من المادة (4) من قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018.

## الخاتمة:

تعد المسؤولية المجتمعية للشركات إحدى المستجدات القانونية في التشريع الإماراتي، وقد تناول هذا البحث إشكالية قانونية مهمة تتعلق بمدى التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية وطبيعة هذا الالتزام. وخلص إلى جملة من النتائج والتوصيات، نوردتها فيما يأتي:

### أولاً: النتائج

- 1) يتحدد مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركة بأن لا تكتفي الشركة بتحقيق هدفها الاقتصادي المتمثل بالربح، بل تحقق إلى جانبه أهدافاً مجتمعية. فتأخذ بنظر الاعتبار عند مزاولتها لنشاطها مصلحة أصحاب المصالح والمجتمع إلى جانب مصلحة الشركاء، إلا أن المسؤولية المجتمعية متميزة عن الالتزامات القانونية التي فرضها المشرع على الشركة لصالح المجتمع وأفراده. فهي تتضمن مفهوم الصلاح والتعامل الأخلاقي، بأن تقوم الشركة بما يفوق مجرد التزامها بأحكام القانون.
- 2) رجّح المشرع الإماراتي في تعريفه للمسؤولية المجتمعية صفة الطوعية والاختيار، فوصفها بأنها «مساهمة اختيارية» و«مساهمة طوعية». وغلب جانب التبرعات في تحديد مفهومها، حيث وضع في قانون الشركات التجارية الاتحادي ضوابط وقيوداً تحدّها - باعتبارها خلاف الأصل في الغرض من الشركة.
- 3) وسّع المشرع الإماراتي نطاق المسؤولية المجتمعية، ونظّم أبعاداً أخرى لها، مثل حماية البيئة وحقوق العاملين في قوانين فرعية مثل قرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 في شأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت، وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة شركات المساهمة العامة.
- 4) اختلف الفقه والتشريع في تحديد طبيعة التزام الشركات بالمسؤولية المجتمعية، وانقسم إلى اتجاهين رئيسين: الأول يرى فيها التزاماً أخلاقياً، ويرجح الثاني فكرة عدها التزاماً قانونياً، أما المشرع الإماراتي فقد وجدت الباحثة أنه يجمع بين الاتجاهين.

## ثانياً: التوصيات

- (1) ضرورة تحقيق التناسق بين قانون الشركات التجارية والقوانين الفرعية المتمثلة بقرار مجلس الوزراء رقم 2 لسنة 2018 في شأن المسؤولية المجتمعية للشركات والمنشآت، وقرار رئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع رقم (3/ر.م) لسنة 2020 بشأن اعتماد دليل حوكمة شركات المساهمة العامة، وذلك بأن يكون تنظيم المسؤولية المجتمعية في قانون الشركات ضمن الأحكام العامة، بحيث تسري أحكامها على جميع الشركات، دون أن تقتصر على الشركات المساهمة وحسب، وتوحيد مفهومها في كل من هذه القوانين.
  - (2) توسيع مفهوم المسؤولية المجتمعية في التشريع الإماراتي، بحيث لا يقتصر على المساهمات الطوعية والتبرعات. فلا يُكتفى بما تقدمه الشركة طوعاً بعد تحقيقها للأرباح، بل ينظر إلى الكيفية التي تم تحقيق الأرباح بها، وما إذا كانت الأرباح قد تحققت بطريقة مسؤولة مجتمعيًا، فالمسؤولية المجتمعية ينبغي أن تكون جزءاً من ثقافة الشركة.
  - (3) ضرورة الجمع بين فكرة الالتزام الأخلاقي والالتزام القانوني لضمان حد أدنى من الالتزام بالمسؤولية المجتمعية. والدمج بشكل فعال بين هدف الشركة الرئيس المتمثل بالربح، والأهداف المجتمعية. فالتأكيد على أن المسؤولية المجتمعية طوعية ومتروكة تماماً لإرادة الشركة دون أي مساءلة من شأنها أن تفرغها من محتواها، إلا أنه من جانب آخر لا يمكن أن تفرض المسؤولية المجتمعية بنصوص آمرة لأن مثل هذا التوجه من شأنه أن ينفي الفرق بينها وبين الالتزامات القانونية التقليدية.
- بناءً على ذلك فإن الحاجة قائمة إلى حل وسطي يحقق التوازن بين حق الشركة وحقوق أصحاب المصالح. ويتحقق الحل الواسطي المذكور بتدخل المشرع لتفعيل التزام الشركة بالمسؤولية المجتمعية، وذلك من خلال الآتي:
- أ- إلزام الشركات جميعها - لا شركات المساهمة فقط - بأن تتبنى سياسات للمسؤولية المجتمعية، وبأن تشهر هذه السياسات بوسائل قانونية محددة ليتمكن أصحاب المصالح من الاطلاع عليها، دون تحديد لتفاصيل هذه السياسات.
  - ب- تفعيل وسيلة الإفصاح الإلزامي عن البيانات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية بتحديد ضوابط قانونية معينة تضمن دقة البيانات المقدمة. من ذلك وجود

جهة خارجية مستقلة تتولى تدقيق التقارير، وفرض جزاء قانوني معيّن عند عدم التزام الشركة بالإفصاح وفق الضوابط المطلوبة مثل مساءلة إدارة الشركة، أو فرض غرامات معينة على الشركة المتخلفة عن الإفصاح.

ج- أن تضاف لجنة للمسؤولية المجتمعية إلى اللجان الدائمة التي يشكلها مجلس الإدارة في شركات المساهمة، تنظم أحكامها قواعد حوكمة الشركات. ويكون من أهم مهامها تقديم توصيات ومقترحات بشأن مبادرات المسؤولية المجتمعية وإعداد تقارير الإفصاح.

## المراجع:

### أولاً: باللغة العربية

- محمد عرفان الخطيب، طبيعة الجانب القانوني في المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء أحكام الميثاق العالمي لقطاع الأعمال (UNGC) لعام 2000، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية المجلد 42، العدد 3، سنة 2015.
- مرفت سليمان، المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحث محكم منشور في سلسلة فكر وإبداع، العدد 100، رابطة الأدب الحديث، القاهرة، سنة 2016.
- مركز مراس للاستشارات الإدارية، تحرير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، مجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض، 2010.
- عدنان سرحان وآخرون، المدخل لدراسة القانون، نظرية القانون- نظرية الحق، مكتبة الجامعة، الشارقة، الإمارات، 2012.
- صالح الحموري ورولا المعاينة، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات من الألف الى الياء، دار كنوز المعرفة للنشر، عمّان، الأردن، 2015.

### ثانياً: باللغة الإنجليزية

- Agnieszka Kwarcińska, Reporting problems of corporate social responsibility, *Ekonomia I Prawo. Economics And Law*, Volume 19, Issue 3, September 2020. Available at: <https://apcz.umk.pl/czasopisma/index.php/EiP/article/view/EiP.2020.035>
- Alexander Dahlsrud, How Corporate Social Responsibility is Defined: An Analysis of 37 Definitions, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol. 15, Issue 1, 2008. Available at: <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/abc/10.1002/csr.132>.
- Amiram Gill, Corporate Governance as Social Responsibility: A Research Agenda, *Berkeley Journal of International Law*, Vol. 26, Issue 2, 2008. Available at: [Corporate Governance as Social Responsibility: A Research Agenda \(berkeley.edu\)](http://www.berkeley.edu/corporate-governance-as-social-responsibility).

- Archie B. Carroll, The pyramid of corporate social responsibility: toward the moral management of organizational stakeholders, Business Horizons, July, 1991. Available at: [https://www.researchgate.net/publication/4883660\\_The\\_Pyramid\\_of\\_Corporate\\_Social\\_Responsibility\\_Toward\\_the\\_Moral\\_Management\\_of\\_Organizational\\_Stakeholders](https://www.researchgate.net/publication/4883660_The_Pyramid_of_Corporate_Social_Responsibility_Toward_the_Moral_Management_of_Organizational_Stakeholders).
- Beate Sjøfjell, Regulating Companies as if the World Matters: Reflections from the Ongoing Sustainable Companies Project, Wake Forest Law Review, Vol 47, Issue 1, 2012. available at: Regulating Companies as If the World Matters - Reflections from the Ongoing Sustainable Companies Project by Beate Sjøfjell :: SSRN.
- Christine Parker, Meta-Regulation: Legal Accountability for Corporate Social Responsibility, Doreen McBarnet, Aurora Voiculescu and Tom Campbell, eds., The New Corporate Accountability, Cambridge University Press, 2007. Available at Meta-Regulation: Legal Accountability for Corporate Social Responsibility (unimelb.edu.au).
- David Henderson, The Case Against 'Corporate Social Responsibility', (Text used as the basis for a talk given to the International Consulting Economists' Association, London, October 2012). Available at: <https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.676.4220&rep=rep1&type=pdf>.
- David Hess, Social Reporting and New Governance Regulation: The Prospects of Achieving Corporate Accountability through Transparency, Business Ethics Quarterly, Volume 17, Issue 3, 2007.
- David J. Vogel, 'Is There a Market for Virtue? The Business Case for Corporate Social Responsibility', California Management Review, VOL 47, NO. 4, 2005. Available at: <https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/000812560504700401>
- David Millon, 'Enlightened Shareholder Value, Social Responsibility, and the Redefinition of Corporate Purpose without Law', Washington & Lee Public Legal Studies Research Paper Series Working Paper June 16, 2010. Available at: <http://www.csringreece.gr/files/research/CSR-1289998724.pdf>.

- Donald J. Kochan, Corporate Social Responsibility in a Remedy-Seeking Society: A Public Choice Perspective, Chapman Law Rev., Volume 17, Issue 2, (2014). Available at: <http://digitalcommons.chapman.edu/chapman-law-review/vol17/iss2/4>.
- Doreen McBarnet, 'Corporate Social Responsibility Beyond Law, Through Law, for Law' University of Edinburgh, School of Law, Working Papers, 2009. Available at: Corporate Social Responsibility Beyond Law, Through Law, for Law - Edinburgh Research Explorer.
- Geoff Moore, Hives and horseshoes, Mintzberg and McIntyre: what future for corporate social responsibility? Business Ethics: A European Review, Vol. 12, Issue1, 2003.
- Geoffrey P. Lantos, Corporate socialism masquerades as “CSR”: the difference between being ethical, altruistic and strategic in business, Strategic Direction, Vol.19, Issue 6, 2003. Available at: <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/02580540310472135/full/html>.
- Gerlinde Berger-Walliser, and Inara Scott, Redefining Corporate Social Responsibility in an Era of Globalization and Regulatory Hardening, American Business Law Journal Volume 55, Issue 1, Spring 2018.
- Gregory C. Shaffer, Mark A. Pollack, "Hard Vs. Soft Law: Alternatives, Complements, and Antagonists in International Governance", Minnesota Law Review, Vol. 94, 2010. Available at: “Hard Vs. Soft Law: Alternatives, Complements, and Antagonists in Inter” by Gregory C. Shaffer and Mark A. Pollack (umn.edu).
- Gregory Jackson, et al., Mandatory Non-financial Disclosure and Its Influence on CSR: An International Comparison. Journal of Business Ethics, Vol. 162, Issue 2, 2020.
- Interreg Europe, A Roadmap for Integrating Corporate Social Responsibility into EU Member States and Business Practises, 2020, available at: <https://www.interregeurope.eu/road-csr/>.

- Iris H-Y Chiu, Unpacking the Reforms in Europe and UK Relating to Mandatory Disclosure in Corporate Social Responsibility: Instituting a Hybrid Governance Model to Change Corporate Behaviour? *European Company Law*, Vol. 14, No. 5, 2017. Available at: [https://discovery .ucl.ac.uk/id/eprint/1566612/1/](https://discovery.ucl.ac.uk/id/eprint/1566612/1/).
- Jane Fiona Cumming, “Engaging Stakeholders in Corporate Accountability Programmes: A Cross-Sectoral Analysis of UK and Transnational Experience,” *Business Ethics: A European Review*, Vol. 10, No. 1, 2001.
- Janet E. Kerr, *The Creative Capitalism Spectrum: Evaluating Corporate Social Responsibility Through a Legal Lens*, *Temple Law Review*, Vol. 81, 2008. Available at: <https://www.templelawreview.org/lawreview/assets/uploads/2011/07/Kerr.pdf>.
- Jingchen Zhao, Promoting More Socially Responsible Corporations through a Corporate Law Regulatory Framework, *Legal Studies*, Vol 37, issue 1, 2017. Available at: <http://eprints.whiterose.ac.uk/99313/1/CSR%20FINAL%20clean.pdf>
- Karin Buhmann, Corporate Social Responsibility – what role for law? Some Legal Aspects of CSR. *Corporate Governance, The International Journal of Business in Society*, Vol. 6, No. 2, 2006. Available at: [karin\\_buhmann\\_corporate\\_social\\_responsibility\\_what\\_role\\_for\\_law\\_acceptedversion.pdf](http://karin_buhmann_corporate_social_responsibility_what_role_for_law_acceptedversion.pdf) (cbs.dk).
- Kevin Campbell and Douglas Vick, Disclosure Law and the Market for Corporate Social Responsibility. In: McBarnet D, Voiculescu A, Campbell, T (ed.). *The New Corporate Accountability: Corporate Social Responsibility and the Law*, 1st ed, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2007. Available at: [STORRE: Disclosure Law and the Market for Corporate Social Responsibility \(stir.ac.uk\)](http://storre.stir.ac.uk/).

- Kletia NOTI, et al., Corporate social responsibility (CSR) and its implementation into EU Company law, Policy Department for Citizens' Rights and Constitutional Affairs Directorate-General for Internal Policies PE 658.541 -November 2020. Available at: Corporate social responsibility (CSR) and its implementation into EU Company law - Publications Office of the EU (europa.eu).
- Marcel van Marrewijk, Concepts and Definitions of CSR and Corporate Sustainability: Between Agency and Communion, Journal of Business Ethics, Vol.44, 2, 2003. Available at: [www.pmir.it/fileCaricati/1/VanMarrewijk\(2003\).pdf](http://www.pmir.it/fileCaricati/1/VanMarrewijk(2003).pdf).
- Mark Goyder, Redefining CSR: From the Rhetoric of Accountability to the Reality of Earning Trust. Tomorrow's Company: London, 2003. Available at: <https://www.tomorrowscompany.com/wp-content/uploads/2016/05/Redefining-CSR-Final.pdf>.
- Michael Porter and Mark Kramer, "The Competitive Advantage of Corporate Philanthropy," Harvard Business Review, Vol 80, Issue 12, (December 2002).
- Min Yan and Daoning Zhang, From Corporate Responsibility to Corporate Accountability, Hastings Business Law Journal, Vol. 16., No.1, 2020. Available at: [https://repository.uchastings.edu/hastings\\_business\\_law\\_journal/vol16/iss1/3](https://repository.uchastings.edu/hastings_business_law_journal/vol16/iss1/3).
- Min Yan, Corporate Social Responsibility versus Shareholder Value Maximization: Through the Lens of Hard and Soft Law, Northwestern Journal of International Law & Business, Vol 40, Issue1, 2019. Available at: <https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/njilb/vol40/iss1/2>
- Nicolas Bueno and Claire Bright, Implementing human rights due diligence through corporate civil liability. International Comparative Law Quarterly, Vol.69, Issue 4, 2020.

- Nikolay A. Dentchev, Mitchell van Balen and Elvira Haezendonck, On Voluntarism and the Role of Governments in CSR: Towards a Contingency Approach, *Business Ethics: A European Review*, Volume 24 Number 4, October 2015. Available at: On voluntarism and the role of governments in CSR: towards a contingency approach (researchgate.net).
- Radhanath Tripathy, Rethinking Corporate Social Responsibility: need to synthesise ethics, morality and legality, *International Journal of Social Science and Economic Research*, Volume,03, Issue,12, December 2018.
- Rado Bohinc, Corporate Social Responsibility: (A European legal perspective), *Canterbury Law Review*, Vol 20, 2014. Available at: Corporate Social Responsibility: (A European Legal Perspective) 20 *Canterbury Law Review* 2014 (heinonline.org).
- Richard Boele, Heike Fabig, and David Wheeler, Shell, Nigeria And The Ogoni. A study in unsustainable development: I. the story of Shell, Nigeria And The Ogoni people– Environment, Economy, relationship: conflict and prospects for resolution, *Sustainable Development*, Vol 9, 2001. Available at: Shell, Nigeria and the Ogoni. A study in unsustainable development: I. The story of Shell, Nigeria and the Ogoni people - environment, economy, relationships: conflict and prospects for resolution (issuelab.org).
- Stewart Lewis, Reputation and corporate responsibility, *Journal of Communication Management*, Vol. 7, No. 4, 2003. Available at: <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/13632540310807494/full/pdf>.
- Wan Saiful Wan-Jan, Defining corporate social responsibility, *Journal of Public Affairs*, Vol, 6, Issue 3-4, August–November 2006. Available at: [https://www.researchgate.net/publication/229578267\\_Defining\\_corporate\\_social\\_responsibility](https://www.researchgate.net/publication/229578267_Defining_corporate_social_responsibility).

## المحتوى:

الصفحة	الموضوع
412	الملخص
418	المقدمة
421	مبحث تمهيدي: مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات
423	المطلب الأول: تعريف المسؤولية المجتمعية على المستوى الدولي
425	المطلب الثاني: تعريف المسؤولية المجتمعية في الفقه
427	المطلب الثالث: تعريف المشرع الإماراتي
430	المبحث الأول: المسؤولية المجتمعية ليست التزاماً قانونياً
430	المطلب الأول: المسؤولية المجتمعية التزام أخلاقي بحت
434	المطلب الثاني: المسؤولية المجتمعية استراتيجية أخلاقية لإدارة الشركة
439	المبحث الثاني: المسؤولية المجتمعية التزام قانوني
439	المطلب الأول: تنظيم المسؤولية المجتمعية بموجب القانون اللين (غير الملزم)
446	المطلب الثاني: إلزام الشركات بالمسؤولية المجتمعية بموجب التشريع
459	الخاتمة
462	المراجع